



العدل جنة المظلوم وجحيم الظالم

خلال ترؤسه الجلسة الثالثة لمجلس العدل للعام 2016

وزير العدل يوجه برفع مستوى العمل دعماً للقوات الامنية في حربها ضد الارهاب

اهمية اجراء جميع الدوائر العدلية جرد على ملاكاتها الوظيفية وتحديد الكوادر الفائضة عن الحاجة

وجه وزير العدل د. حيدر الزاملبي، المدراء العاملين في الوزارة برفع مستوى العمل دعماً للجهود المبذولة من القوات الامنية ومجاهدي الحشد الشعبي في حربهم المقدسة ضد قوى الارهاب.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال ترؤسه جلسة مجلس العدل الثالثة، مشدداً على اهمية توفير متطلبات العمل للدوائر العدلية في بغداد والمحافظات، سعياً لرفع وتيرة العمل وتقديم الخدمات للمواطنين.

وأكّد السيد الوزير على اهمية اجراء جميع الدوائر العدلية جرداً على ملاكاتها الوظيفية وتحديد الكوادر الفائضة عن الحاجة لتحويلها الى الدوائر ذات الاحتياجات او التي تعاني من نقص في كوادرها، مشيراً الى اهمية تقييم عمل الموظفين وتشخيص المتكثرتين وغير المتكثرتين منهم لاختلافهم في دورات خاصة باعادة التأهيل واتخاذ الاجراءات القانونية بحق من يتولى عن انجاز مهام العمل المؤكدة اليه.

واوضح السيد الوزير: ان الظروف الاستثنائية التي يمر بها البلد وهو يخوض حرباً شرسة ضد الارهاب تتطلب وقفة جادة من جميع للجهات واعياً بالمسؤولية الوظيفية والاجتمعية.

واستمع السيد الوزير الى طروحات المدراء



العامين واحتياجات نواشرهم، ووجه السيد الوزير مدير عام دائرة التسجيل العقاري بانجاز المتقي من اعمال ارضية ونسخ السجلات العقارية والمالقة (10 ٪)، ونقل المتقي من النسخ الإلكتروني والتي بلغت نسب الانجاز فيها (90 ٪) الى اصاكن المحفظ، مع مراعاة توفير التخصصات المالية لانجاز نسخ باقي السجلات.

ودعا السيد الوزير الى اجراء دراسة جدوى بملف تعظيم الموارد لزيادة الموارد المالية الخيرية العامة مع الاخذ بنظر الاعتبار اهمية تقليص النفقات مراعاة للظرف الاقتصادي الذي يمر به البلد في الجانب الاقتصادي.

واشار السيد الوزير الى اهمية ان توفر الدوائر العدلية الخدمية عدداً من الموظفين كمرشحين للدخول في الدورات التأهيلية والتطويرية الاساسية في المعهد القضائي بهدف ان يكونوا مديريين يقدمون محاضرات في هذا المجال للكوادر الوظيفية في المحافظات، للمساهمة في توفير الخبرات اللازمة في مجال عملهم، اضافة الى كونها تساهم في منحهم الترتيبات والعلوات، لتخفيف العبء والضغط الكبير الحاصل على المعهد القضائي.

خلال لقائه وفداً ممثلاً للجنة تسييط الإجراءات الحكومية

وزير العدل: حققنا معدلاً مرتفعاً من الانجاز في مجال تنفيذ ورقة الإصلاح الحكومي



أكد وزير العدل د. حيدر الزاملبي، ان الدوائر العدلية حققت معدلاً مرتفعاً من الانجاز في مجال تنفيذ ورقة الإصلاح الحكومي، وبالأخص فيما يتعلق بالسياسي لتسهيل اجراءات معاملات المواطنين.

أعلن السيد الوزير عن ذلك خلال لقائه في مكتبه الرسمي، اليوم الاثنين، وفد لجنة تسييط الإجراءات التابعة الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء، مبيناً ان الوزارة سعت في مجال خفض مستوى الروتين في المعاملات العملية، اضافة الى مشاركة الوزارة في تقديم المشورة خلال الاجتماعات الخاصة بتسهيل اجراءات انجاز معاملات المواطنين للوزارات الأخرى المتعددة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

وزير العدل: العشائر العراقية الاصيلة ساهمت بدحر الارهاب

أكد وزير العدل د. حيدر الزاملبي، ان العشائر العراقية الاصيلة ساهمت بدحر الارهاب وتخليص البلد من بؤرته، قال السيد الوزير ذلك خلال زيارته لخصيف والسدة الزاملبي في قضاء السلي في محافظة واسط والقاء بالسيد عدي الزاملبي شيخ عموم السادة الزاملبي، وشارك السيد الوزير، بالتواضع الاجتماعي للعشائر العراقية الاصيلة، لافتاً الى ان الرابط العشائري هو الحلقة الأساس لروح وحياتنا ونفوسنا وعزيمتنا الجهادية والامنيّة والخدمية.

من جهته شكر السيد عدي الزاملبي هذه الزيارة متمناً التواصل مع عشائر المجتمع العراقي للنبوض بالعمل الحكومي الذي يسهم في تقديم افضل الخدمات لابناء شعبنا الكريم.

وزير العدل يبارك للشعب

العراقي الانتصارات المتحققة للقوات الامنية والحشد الشعبي

بارك وزير العدل د. حيدر الزاملبي، للقوات الامنية ومجاهدي الحشد الشعبي ولإبناؤنا الشعب العراقي الغيور الانتصارات المتحققة في عمليات تحرير الفلوجة من دنس عصابات داعش الإرهابية، مجدداً بعد دعم انتصارات القوات الامنية والعمل الجاد والمبارك لبناء اسس ازدهار العراق.

وقال السيد الوزير، ان الانتصارات المتحققة في قواطع العمليات اكدت للعالم اجمع ان القوات المسلحة العراقية بجميع تشكيلاتها حققت نصراً كبيراً في اول ايام عمليات تحرير الفلوجة، وهذا الامر يعد علامة فارقة لم تستطع قوات التحالف في السابق من تحقيقها في هذه المنطقة، وأكد السيد الوزير: ان وزارة العدل تجدد العهد على الحضي في طريق العمل الجاد لبناء العراق



أكد خلال مقابله عدداً من الموظفين أهمية التواصل لحل إشكاليات العمل وزير العدل: إصلاح الهيكل الوظيفي يساهم في تقديم أفضل الخدمات للمجتمع



قال وزير العدل د. حيدر الزاملبي، إن التواصل مع الكوادر الوظيفية للوزارة وتلبية احتياجاتها تمثل الحلقة الأساس في إصلاح الهيكل الوظيفي بما يساهم في تقديم أفضل الخدمات للمجتمع.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال لقائه عدداً من موظفي الوزارة الذين استعرضوا احتياجاتهم الشخصية المتعلقة باستحقاقاتهم الوظيفية والعامة والخاصة بمتطلبات العمل، خلال لقاء جداول المقابلات الأسبوعية.

وأوصى السيد الوزير، بتوفير الاحتياجات الأساسية للعمل في الدوائر العدلية بما يوفر الخدمات

اللازمة للموظفين والمرافعين على حد سواء، موعزاً بالإسراع في دراسة ملفات الموظفين وتصحيح مشكلة التسييف وتعديل نرجاتهم وفقاً لاستحقاقهم.

يشار ان وزير العدل د. حيدر الزاملبي، قد أوعز بإصدار استمارة خاصة بطلب المقابلة على الموقع الرسمي للوزارة، بهدف إتاحة الفرصة لجميع الموظفين المرافعين باجراء مقابلات خاصة ملن حقوق الاستمارة وارسالها عبر البريد الإلكتروني: (gmail.com) تحديد موعد المقابلة والاتصال بالوظائف صاحب الطلب وحسب جدول المقابلات.

خلال لقائه مسؤول المركز الاقليمي للتحكيم الدولي في العراق

وزير العدل يؤكد سعيه لإنشاء مركز للتحكيم في العراق

أكد وزير العدل د. حيدر الزاملبي، سعيه لإنشاء مركز تحكيم دولي في العراق.

أعلن السيد الوزير عن ذلك خلال استقباله في مكتبة الرسمي مسؤول المركز الاقليمي للتحكيم الدولي في العراق طرقة كرام، لافتاً الى ان افتتاح مركز للتحكيم الدولي في العراق سيكون نقلة نوعية في مجال المرافعات الخارجية للحكومة العراقية وتجاوز اقامتها الى المراكز المتواجدة في دول العالم والتي تتكفل الدولة بمبالغ باهظة.

من جهته، عرض مسؤول المركز الاقليمي للتحكيم الدولي في العراق طرقة كرام، كتاب تفويض السيد رئيس الوزراء للسيد وزير العدل د. حيدر الزاملبي برئاسة مؤتمر التحكيم بالنيابة عنه وبحضور وزراء العدل العربية والتي من المقرر اقامته في بغداد للمرة الاولى والتي تعتبر سابقة جيدة ببراغية العراق واحتضانها لهذا نشاطات دولية.

في حديثه خلال افتتاح ممثلية قوات وعد الله في واسط

وزير العدل: بطولات الحشد الشعبي في تحرير البلاد سيخلدها التاريخ

قال وزير العدل د. حيدر الزاملبي، ان بطولات الحشد الشعبي في تحرير الاراضي الغتصبة من تنظيم داعش الارهابي سيخلدها التاريخ.

ذكر السيد الوزير ذلك في حديث له خلال افتتاحه ممثلية قوات وعد الله والشباب الرسالي التابع لهيئة الحشد الشعبي في محافظة واسط.

وأفاد السيد الوزير: ان هذه الممثلة ستعنى بتهيئة وتدريب مقاتلي الحشد الشعبي من

باقي الاراضي الغتصبة خلال الفترة القليلة المتبقية.

يشار الى ان حفل افتتاح ممثلية قوات وعد الله في محافظة واسط، قد شهدت حضوراً رسمياً

دائرة الإصلاح
العراقية تنفذ ممارسة تعبوية افتراضية

مدير دائرة التنفيذ
يبحث سبل التعاون بين الدائرة والحكومة المحلية

وزير العدل: تنفيذ حكم الإعدام بحق (٢٢) مداناً
بأعمال إرهابية وإجرامية

وزير العدل يؤكد على ضرورة تشكيل لجنة مركزية تدير ملف الوزارة للمفاعة

خلال استقباله مدير عام دائرة شؤون اللجان بالامانة العامة لمجلس الوزراء

وزير العدل: الوزارة تمتلك خبرة كبيرة في التعامل مع ملف حقوق الانسان

خلال زيارته محافظة واسط

وزير العدل: الجهد الاجتماعي للعشائر هو الداعم الاساس للعمل الحكومي

أكد وزير العدل د. حيدر الزامل، ان الجهد الاجتماعي للعشائر الداعم الاساس للعمل الحكومي في شقيه الخدمي والامن.

قال السيد الوزير ذلك خلال زيارته منفصلتين لمخيمتي السيدات المصيص، وبني كعب/ العاصفة في محافظة واسط.

واشاد السيد الوزير: بالواصل الاجتماعي للعشائر العراقية الاصيلة، لافتا الى ان الرابط العشائري هو الحلقة الاساس لطرح وجهات النظر وتعزيز الجهد الامني والخدمي.

من جانبه، فقد تبادل أبناء واسط وجهات النظر الخاصة بعشائر المحافظة ومالها من دور كبير في الوضع الراهن في حل كثير من القضايا المهمة في المجتمع.

وفي ختام اللقاءين تمت الشخصيات الرسمية والعشائرية هذه الزيارة، مشيدين بالدور الكبير الذي يلعبه وزير العدل في جميع المجالات الرسمية والاجتماعية التي تساهم بتعزيز العمل الجاد في البلد وتلبية احتياجات المواطنين.

خلال تفقده الموقع الجديد لدائرتي الكتاب العدول والتنفيد

وزير العدل يوجه بانجاز معاملات المواطنين بوقت قياسي وتبسيط الاجراءات

وجه السيد وزير العدل حيدر الزامل، الزامل خلال جولة تفقدية اجراها الى الموقع الجديد لدائرتي الكتاب العدول والتنفيد، بانجاز معاملات المواطنين بوقت قياسي وتبسيط الاجراءات المتعلقة بها تماشياً مع البرنامج الحكومي الخاص بذلك.

وقال اعلام الوزارة: ان السيد الوزير اطلع خلال زيارته الدوائر الادارية على سير اعمالها والوقوف على اهم احتياجاتها، فيما يساهم بتقديم افضل الخدمات للمواطنين.

واضاف: ان السيد الوزير تفقد سير العمل في الدائرتين، كما زار مكتب السيد الوزير في الزميري، المكثف حالياً بانجاز آليات توزيع مهام وزارة حقوق الانسان (المغاة) الى الجهات ذات العلاقة.

خلال جلسة مجلس العدل الثانية لعام 2016

وزير العدل يوعز بالإسراع في أرشفة أوليات الدوائر العدلية والسجلات العقارية

أوعز وزير العدل د. حيدر الزامل، بالإسراع في انجاز عمليات الأرشفة الالكترونية لأوليات الدوائر العدلية وتسجيل السجلات العقارية ضمن مدة زمنية لحفظ المعلومات الخاصة بالوزارة والمواطنين من الضياع والتلاعب.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال جلسة مجلس العدل الثانية لعام 2016، وتم خلال الجزء الاول من الجلسة مناقشة جدول متابعة تنفيذ قرارات مجلس العدل في جلسته الاولى للعام الحالي، وتضمن توجيه دائرة التخطيط العدلي بتوزيع دليل جوائز التميز الوطني على السيدات اعضاء مجلس العدل للاطلاع عليه وتقديم مقترحاتهم وعرضه على مجلس العدل

وقال السيد الوزير ذلك خلال زيارته محافظة واسط، الى احدى الدوائر الادارية في الوزارة، مشيداً بجهودها في توفير خدماتها للمواطنين، واهتمامها بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في العمل.

واشاد السيد الوزير بجهود الدوائر الادارية في توفير الخدمات للمواطنين، واهتمامها بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في العمل.

واكد السيد الوزير على اهمية استكمال الاجراءات الخاصة باصدار التعليمات الخاصة بتنفيذ المادة (25) من قانون الموازنة لعام 2016، وشكرها بجدية الواقع العراقية خلال اسبوعين من تاريخ توقيع المحضر، كما تضمنت القرارات المتخذة شمول نواتر الدولة بآجور الخدمة التي تعرض على المواطن.

ووجه السيد الوزير دائرة الكتاب العدول ومفتحة الامانة العامة لتبسيط الاجراءات لعقد اجتماع مشترك بين الدوائر المختصة في وزارتي العدل والداخلية لاعداد خطة عمل مشتركة ووضع الية مناسبة للتأكد

من صحة صدور المستمسكات الثبوتية، موجها بتشكيل لجنة خاصة لدراسة طرق استثمار العدلية المنسق في دائرة رعاية القاصرين من اجل النهوض بواقع عمل الدائرة.

وفي الجزء الثاني من الاجتماع تم مناقشة جدول اعمال الجلسة، والذي تضمن واقع عمل الدوائر العدلية والداخلية التي توجهها في ظل قلة التخصصات المالية، والالية المتبعة لادارة اعمال الدوائر العدلية ومنح الاولوية للدوائر ذات الطابع الامني كدائرة اصلاح الاحوال، ودعم عمل الدوائر الخدمية ذات التماس المباشر مع المواطنين.

لدى اجتماعه باللجنة العليا لمتابعة ملفات حقوق الانسان

وزير العدل يؤكد على ضرورة تشكيل لجنة مركزية تدير ملف الوزارة للمغاة

الضرورة لمزاولة عملهم وانجاحه. وتناقش السيد الوزير إمكانية الاستفادة من قسم المتابعة في وزارة العدل كونه تمك وحدات فرعية في جميع المحافظات، للسيطرة على مهام وزارة حقوق الانسان للمغاة، لاسيما ان هذا القسم يملك الخبرة الكافية في متابعة التقارير والاجابة عليها، مشيراً الى ضرورة تشكيل لجان فرعية لمتابعة تقارير المنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان والردي عليها.

واستمع السيد الوزير، الى اهم المقترحات التي طرحها اعضاء اللجنة والتي من شأنها تحقيق النجاح في مجال حقوق الانسان، موصياً بتقديم دراسة مفصلة عن ابرز هذه المقترحات، وتطبيقها على ارض الواقع في اسرع وقت ممكن تكون ملفات حقوق الانسان لا تحتمل التأخير، بالإضافة الى انها تحظى بمتابعة دولية.



أكد وزير العدل د. حيدر الزامل، على ضرورة انجاز الملفات الخاصة بوزارة حقوق الانسان عبر تشكيل لجنة مركزية لهذا الغرض، مبيناً ان المرحلة الانتقالية في هذا الملف تحتاج الى مضاعفة الجهود لادائها، وان تخصصات هذه الوزارة تم توسيعها للاهتمام بهذا الملف الحيوي والمهم، ذكر السيد الوزير ذلك خلال اجتماع عقد بمكتبه الرسمي في مقر الوزارة، مع اعضاء اللجنة العليا لمتابعة ملفات حقوق الانسان، مبيناً ان الوزارة متمسكة بهذا الملف المهم كونه من اولويات وزارة العدل.

ووجه السيد الوزير، بضرورة تشكيل لجنة مركزية تدير ملفات حقوق الانسان، وتبنيها كواحد من مخططات وزارة حقوق الانسان للمغاة من الذين خضعوا للدورات تأهيلية في هذا المجال، واستحداث بعض الشعب الضرورية دون ان تؤثر على الهيكل الاداري للوزارة مع توفير المستزمات

ضرورة متابعة مشاريع القوانين المطروحة في مجلس وزراء العدل العرب

ذكر ذلك السيد الوزير د. حيدر الزامل خلال استقباله في مكتبه الرسمي الوفاء الذي مثل سيادته في اجتماع المكتب التنفيذي لوزراء العدل العرب كل من نائب رئيس مجلس شورى الدولة المستشار د. كريم خصيبا والمستشار احمد المعيني.

قدم السادة المستشارين عرضاً كاملاً عن مجريات الاجتماع ومشاريع القوانين التي تكفل العراق بانجازها منفرداً او ضمن لجان من بعض الدول العربية والمختصة باهم ما يدور في الساحة العربية ومنها القوانين المختصة بمكافحة الارهاب والاتجار بالمخدرات وغيرها من المشاريع.

تلك نقل الوفد تحيات معالي الوزير الى نظرائه وزراء العدل العرب المشاركين في اجتماع المكتب التنفيذي في مقر الجامعة العربية في القاهرة، والوطن.

خلال استقباله رئيس الدائرة العربية في وزارة الخارجية العراقية

وزير العدل: متطلبات التعاون بالملفات المشتركة يتطلب اختصاراً للاجراءات الروتينية



هذا السعي هو تحويل مهام وزارة حقوق الانسان للمغاة الى وزارة العدل وتمثيل العراق في المحافل الدولية المختصة بهذا الجانب، وان العديد من المنظمات الدولية والمحلية والجهات الرسمية تقوم بزيارات دورية لجمع تشكيلات الوزارة وخاصة الى دائرة اصلاح وهي تشهد بوجود السعي لتحقيق هذا الهدف تحسين ما يمكن لتحقيق الهدف المنشود.

وفي الشأن المتعلق بطلب بعض السفارات المتواجدة في العراق بخصوص الاطلاع على احوال رعاياها من السجناء في دائرة اصلاح العراقية قدم السيد الوزير شرحاً كاملاً عن هذا الموضوع وتعيين

خلال زيارته لمحافظة واسط

وزير العدل يؤكد الاستمرار في محاربة الفساد والقضاء عليه وتقديم افضل الخدمات للمواطنين

المتعلقة بالجانب الخدمي، سيما افتتاح العديد من الدوائر العدلية التي وفرت للمواطنين خدمات كبيرة كانوا في أمس الحاجة اليها، داعياً الحكومة المحلية الى تقديم المزيد من الدعم لساعة الدوائر العدلية في المحافظة.

من جانبه اشاد محافظ واسط الاستاذ مالك خلف بالجهود الاستثنائية لوزير العدل والانجازات التي حققها في فترة قياسية رغم التقشف والازمة المالية الصعبة التي يمر بها البلد، مؤكداً دعم الحكومة المحلية في واسط لسياسة وزارة العدل في محاربتها للفساد وتقديم افضل ما يمكن من الخدمات للمواطن الكريم.



أكد وزير العدل د. حيدر الزامل، ان محاربة الفساد والقضاء عليه من اولويات الوزارة، مبيناً ان الوزارة لا تخضع لأي ضغوطات مهما كانت وان ما حققته في هذا المجال يعتبر انجاز وحافز لتحقيق هذا الطموح.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال زيارته محافظة واسط ولقائه بمحافظها المهندس مالك خلف، موضحاً ان مساعي الوزارة في محاربتها للفساد يتطلب دعم ومساندة الحكومة المحلية في واسط وبإقاي المحافظات.

واضاف السيد الوزير: ان الدور الكبير للحكومة المحلية سالم في تحقيق العديد من الانجازات التي قامت بها الوزارة خصوصاً

خلال استقباله اعضاء مركز الرافدين للحوار

وزير العدل: بحوثنا الاصلاحية ساهمت باستحداث شعبي الارشاد الديني والبحث النفسي

أكد وزير العدل د. حيدر الزامل، ان البحوث الصادرة عن الوزارة هي بحوث خاصة وضمن اطار عمل الوزارة، تتعلق بمعمل دائرة اصلاح العراقية، مشيراً الى ان الوزارة حققت نمواً كبيراً في مجال البحوث الاصلاحية، ساهمت باستحداث شعبي الارشاد الديني والبحث النفسي.



ذكر ذلك السيد الوزير خلال استقباله بمكتبه الرسمي في الوزارة اعضاء مركز الرافدين للحوار، مبيناً ان الدراسات التي تنجزها المراكز يمكن الاستفادة منها في حل العديد من المشاكل التي تواجه البلد، كونه تعبر عن رؤى آتديبيين وخبراء لهم باع طويل في مجال السياسة.

واشاد السيد الوزير بالدور الكبير لمراكز البحوث في تشخيص الحالات التي تواجه الحكومة والرؤى التي طرحها في هذا الجانب والاستفادة منها، معتبراً الخلاصة الناتجة عن هذه المراكز هي تجربة رائدة. وفي سياق اخر اوضح السيد الوزير: ان عضوينا في مجلس وزراء العدل العرب ووجود مجلس شورى

مدير عام التنفيذ: المنفذ العدل يضع قرارات القضاء في إطارها القانوني ويطبقتها على ارض الواقع



أجرى الحوار / غزوان الظالمي

تعتبر دائرة التنفيذ جزء اساس من السلطة التنفيذية اي انها جزء من (الحكومة) وليست جزء من (القضاء)، فهي تباشر وتختص في تنفيذ الاحكام القضائية، فالحكم القضائي ليس له اي قيمة مالم يأخذ إطاره او مسيرته به الواقع بشكل سلس حيث يمكن الدائن من استعادة دينه وحقوقه من خلال الدائرة، وهذا الامر يوقع على كاهلها تنفيذ الاعداد الكبيرة من الاحكام القضائية.

بعد استقرار النظام السياسي في العراق واقرار الدستور حتمت اعادة صياغة عمل دائرة التنفيذ بشكل مختلف لتغطية الحاجة الفعلية، والمؤسف ان كل هذه الجهود لا زالت محدودة في الاطار وضيقة في المساحة

حالة التداخل في العمل، إضافة الى ان طبيعة عملنا تتطلب التوسع في افتتاح دوائر جديدة وفي هذه الحالة نحن بحاجة الى درجات وظيفية من وزارة المالية. المشكلة الاخرى التي نتعامل منها هي التقلبات بين الموظفين من كاتب العدل او دائرة الاصلاح او القاصرين اما لديهم مشكلة في تلك الدائرة او لا يتناسب التخصص مع عمل هذه الدائرة، فالدائرة التنفيذية تحتاج الى نوعين من التخصص ينبغي ان يتوفر في كل دائرة وينسب القانوني والحسابي وخصوصا القانوني وحسب قانون التنفيذ لانه مستقل سكون منفذ عمل فلا يمكن ان يأتي موظف من كاتب العدل ويبدل بكرة ليكون منفذ علي، وهذه الدائرة مسؤوليتها كبيرة فلذلك نحتاج الى ملاكات تخصصية تناسب عملها مع هذه الدائرة وقد تم خلال الفترة الماضية تخريج (30) منفذ علي، وهناك شعبان في دائرة التنفيذ يديرها قانوني وهي شعبة المتابعة وشعبة امانة التنفيذ، كما استطعن ان تستحدث مديريات التنفيذ وهناك زيارات الدوائر والمحافظات شهريا ومن خلالها تزور الشريعة ورئيس الاستئناف والمحافظ لوجود تداخل في العمل حتى توفر الدعم لدايرتنا الفرعية، واطمأننا الى ما تقدم فقد استطعن ان تستحدث ابنية بدون كلف مالية كما حصل في الكوت والبصرة وهذه الابنية تعود للدولة.



وتاريخياً فإن دائرة التنفيذ موجودة كجزء من السلطة القضائية في العراق وكانت تسمى (هيئة تنفيذ) حتى تم اعادة صياغة قانون (هيئة تنفيذ) عام 1980 بشكل آخر او مختلف حسب قانون 45 لسنة 1980، تم تشكيل دائرة التنفيذ بشكل مختلف تماماً عما كانت عليه واصبحت مديرية من مديريات وزارة العدل كان عمل دائرة التنفيذ خلال الحقبة الماضية (محدود جدا)، بسبب الثقافة القانونية وثقافة اعادة الحقوق غير المؤسسات الرسمية والتي لم تكن سائدة بشكل كبير وواضح، اما بعد عام 2003، حصلت التغيرات كبيرة في مسيرة الدائرة والسبب يعود الى وجود سقف من الحرية والديمقراطية والتي تجلت من خلال اختلاف النظام السياسي في العراق، واصبح من السهل جدا على اي مواطن وكل طرف ان يقدم دعوى على اي مسؤول في الحكومة سواء كان وزيراً او رئيس وزراء ومديراً عاماً، وهنا يأتي دور التنفيذ للحكم القضائي، وقد شهدنا خلال الايام الماضية العديد من الدعوى على شخصيات حكومية رفيعة المستوى كارتئيسي الجمهورية والوزراء او وزراء.

وفي السابق كان هناك تشريعات تتيح محاسبية المسؤولين لكن لا في الواقع لا يستطيع اي احد ان يقدم دعوى على وزير او مدير عام او وكيل وزير او على رئيس جمهورية بالنظر لطبيعة النظام السابق والذي كان يحكم بأسلوب متفرد، وذلك حتى بعد استقرار النظام السياسي في العراق واقرار الدستور اعادة صياغة عمل دائرة التنفيذ بشكل مختلف لتغطية الحاجة الفعلية، وما يؤسف اليه كل هذه الجهود لا زالت محدودة في الاطار وضيقة في المساحة، ما يتطلب اجراء تغييرات على قانون هذه الدائرة باستمرار بما يحقق النصاب السليم لعملها، صحيفة (العدل والجمع) التقت مدير عام دائرة التنفيذ الحقوقي (حسين العلي) للتعرف بطبيعة عمل الدائرة والخبرات التي تتكفل بها عملها والخدمات المقدمة للمواطنين.

القانون على ان لا تقل خدمته عن 12 سنة، وتتكون الدائرة من اقسام الموارد البشرية، والمالية والتخطيط والاحصاء والقانوني، ويعاون المدير العام معاون مدير عام وتتشكل مديريات تنفيذ في كل او قرب محكمة بداءة تشكل مديرية تنفيذ، وتمتلك وزارة العدل ما يقارب (143) مديرية في المحافظات، وفي بغداد توجد (11) مديرية و(10) في كل محافظة الاخرى وتمارس وسيلة الضغط على الدائن لحين ايفائه بالتزاماته، واذا لم يلتزم بالدائرة التي حددها القانون سوف تضطر لبيع ممتلكاته واستقطاع الدين او نسبة منه وإعطائه للدائن، وفي حال لم تتوفر وسيلة الضغط هذه توجد لدينا وسائل وضغط اخرى هو حجز خسر راتب المدين ويتم استقطاعه بشكل شهري من قبل الدائرة، وهذه بالمجمل وسائل الضغط التي يمكن ان نستحصل من خلالها حقوق المواطنين في دائرة التنفيذ.

الاربعه اشهر اثبات من قبل الدائن حينما ينكر المدين القدرة على الايفاء بالتزاماته، او تسديد ديونه فنتطلب من الدائن اثبات ملاه المدين اي امتلاكه (القدرة المالية) للايفاء بالتزاماته، وفي حال وجود مواد نص عليها القانون بشأن المدين يتم حجز على امواله وممتلكاته، وبعضها الآخر لا يمكن حجز عليها وفقاً لقرار الحكم، وازدواجاً الى ما تقدم فان المحافظة تمارس وسيلة الضغط على الدائن لحين ايفائه بالتزاماته، واذا لم يلتزم بالدائرة التي حددها القانون سوف تضطر لبيع ممتلكاته واستقطاع الدين او نسبة منه وإعطائه للدائن، وفي حال لم تتوفر وسيلة الضغط هذه توجد لدينا وسائل وضغط اخرى هو حجز خسر راتب المدين ويتم استقطاعه بشكل شهري من قبل الدائرة، وهذه بالمجمل وسائل الضغط التي يمكن ان نستحصل من خلالها حقوق المواطنين في دائرة التنفيذ.

الاربعه اشهر اثبات من قبل الدائن حينما ينكر المدين القدرة على الايفاء بالتزاماته، او تسديد ديونه فنتطلب من الدائن اثبات ملاه المدين اي امتلاكه (القدرة المالية) للايفاء بالتزاماته، وفي حال وجود مواد نص عليها القانون بشأن المدين يتم حجز على امواله وممتلكاته، وبعضها الآخر لا يمكن حجز عليها وفقاً لقرار الحكم، وازدواجاً الى ما تقدم فان المحافظة تمارس وسيلة الضغط على الدائن لحين ايفائه بالتزاماته، واذا لم يلتزم بالدائرة التي حددها القانون سوف تضطر لبيع ممتلكاته واستقطاع الدين او نسبة منه وإعطائه للدائن، وفي حال لم تتوفر وسيلة الضغط هذه توجد لدينا وسائل وضغط اخرى هو حجز خسر راتب المدين ويتم استقطاعه بشكل شهري من قبل الدائرة، وهذه بالمجمل وسائل الضغط التي يمكن ان نستحصل من خلالها حقوق المواطنين في دائرة التنفيذ.

القانون على ان لا تقل خدمته عن 12 سنة، وتتكون الدائرة من اقسام الموارد البشرية، والمالية والتخطيط والاحصاء والقانوني، ويعاون المدير العام معاون مدير عام وتتشكل مديريات تنفيذ في كل او قرب محكمة بداءة تشكل مديرية تنفيذ، وتمتلك وزارة العدل ما يقارب (143) مديرية في المحافظات، وفي بغداد توجد (11) مديرية و(10) في كل محافظة الاخرى وتمارس وسيلة الضغط على الدائن لحين ايفائه بالتزاماته، واذا لم يلتزم بالدائرة التي حددها القانون سوف تضطر لبيع ممتلكاته واستقطاع الدين او نسبة منه وإعطائه للدائن، وفي حال لم تتوفر وسيلة الضغط هذه توجد لدينا وسائل وضغط اخرى هو حجز خسر راتب المدين ويتم استقطاعه بشكل شهري من قبل الدائرة، وهذه بالمجمل وسائل الضغط التي يمكن ان نستحصل من خلالها حقوق المواطنين في دائرة التنفيذ.

هل بالامكان اطلاقاً على جانب الرقابة للعد من قاهرة الفساد؟ - طبيعة عمل الدائرة كونه تنفيذي لاحكام القضاء فان سبب الفساد فيه محدودة جدا واستطعن ان تنحصر هذه المسألة بسبب وجود الرقابة على الدوائر والمضور الميداني في كل الدوائر ما يشعر الموظف بوجود الرقيب عليه هذا من جانب، وما جانب آخر فان المنفذ العملي عندما يتخذ قرار به طرفين لا يستطيع ان يعيل لقران انه وفق قانون عمل حساب طرف الاخر، لانه وفق قانون التنفيذ فان قرارات المنفذ العدل تعين امام رئيس استئناف رئيس المحافظة فانفذت اجراء حريص جدا على ان لا تميز قرارته سلباً حتى يثبت كفايته ومهنيته في العمل فلذلك فان دائرة الفساد محصورة وضيقة جدا.

الاربعه اشهر اثبات من قبل الدائن حينما ينكر المدين القدرة على الايفاء بالتزاماته، او تسديد ديونه فنتطلب من الدائن اثبات ملاه المدين اي امتلاكه (القدرة المالية) للايفاء بالتزاماته، وفي حال وجود مواد نص عليها القانون بشأن المدين يتم حجز على امواله وممتلكاته، وبعضها الآخر لا يمكن حجز عليها وفقاً لقرار الحكم، وازدواجاً الى ما تقدم فان المحافظة تمارس وسيلة الضغط على الدائن لحين ايفائه بالتزاماته، واذا لم يلتزم بالدائرة التي حددها القانون سوف تضطر لبيع ممتلكاته واستقطاع الدين او نسبة منه وإعطائه للدائن، وفي حال لم تتوفر وسيلة الضغط هذه توجد لدينا وسائل وضغط اخرى هو حجز خسر راتب المدين ويتم استقطاعه بشكل شهري من قبل الدائرة، وهذه بالمجمل وسائل الضغط التي يمكن ان نستحصل من خلالها حقوق المواطنين في دائرة التنفيذ.

الاربعه اشهر اثبات من قبل الدائن حينما ينكر المدين القدرة على الايفاء بالتزاماته، او تسديد ديونه فنتطلب من الدائن اثبات ملاه المدين اي امتلاكه (القدرة المالية) للايفاء بالتزاماته، وفي حال وجود مواد نص عليها القانون بشأن المدين يتم حجز على امواله وممتلكاته، وبعضها الآخر لا يمكن حجز عليها وفقاً لقرار الحكم، وازدواجاً الى ما تقدم فان المحافظة تمارس وسيلة الضغط على الدائن لحين ايفائه بالتزاماته، واذا لم يلتزم بالدائرة التي حددها القانون سوف تضطر لبيع ممتلكاته واستقطاع الدين او نسبة منه وإعطائه للدائن، وفي حال لم تتوفر وسيلة الضغط هذه توجد لدينا وسائل وضغط اخرى هو حجز خسر راتب المدين ويتم استقطاعه بشكل شهري من قبل الدائرة، وهذه بالمجمل وسائل الضغط التي يمكن ان نستحصل من خلالها حقوق المواطنين في دائرة التنفيذ.

الاربعه اشهر اثبات من قبل الدائن حينما ينكر المدين القدرة على الايفاء بالتزاماته، او تسديد ديونه فنتطلب من الدائن اثبات ملاه المدين اي امتلاكه (القدرة المالية) للايفاء بالتزاماته، وفي حال وجود مواد نص عليها القانون بشأن المدين يتم حجز على امواله وممتلكاته، وبعضها الآخر لا يمكن حجز عليها وفقاً لقرار الحكم، وازدواجاً الى ما تقدم فان المحافظة تمارس وسيلة الضغط على الدائن لحين ايفائه بالتزاماته، واذا لم يلتزم بالدائرة التي حددها القانون سوف تضطر لبيع ممتلكاته واستقطاع الدين او نسبة منه وإعطائه للدائن، وفي حال لم تتوفر وسيلة الضغط هذه توجد لدينا وسائل وضغط اخرى هو حجز خسر راتب المدين ويتم استقطاعه بشكل شهري من قبل الدائرة، وهذه بالمجمل وسائل الضغط التي يمكن ان نستحصل من خلالها حقوق المواطنين في دائرة التنفيذ.

الاربعه اشهر اثبات من قبل الدائن حينما ينكر المدين القدرة على الايفاء بالتزاماته، او تسديد ديونه فنتطلب من الدائن اثبات ملاه المدين اي امتلاكه (القدرة المالية) للايفاء بالتزاماته، وفي حال وجود مواد نص عليها القانون بشأن المدين يتم حجز على امواله وممتلكاته، وبعضها الآخر لا يمكن حجز عليها وفقاً لقرار الحكم، وازدواجاً الى ما تقدم فان المحافظة تمارس وسيلة الضغط على الدائن لحين ايفائه بالتزاماته، واذا لم يلتزم بالدائرة التي حددها القانون سوف تضطر لبيع ممتلكاته واستقطاع الدين او نسبة منه وإعطائه للدائن، وفي حال لم تتوفر وسيلة الضغط هذه توجد لدينا وسائل وضغط اخرى هو حجز خسر راتب المدين ويتم استقطاعه بشكل شهري من قبل الدائرة، وهذه بالمجمل وسائل الضغط التي يمكن ان نستحصل من خلالها حقوق المواطنين في دائرة التنفيذ.

هل توجد مخصصات مالية للمنفذ العملي توازي المخاطر التي يتعرض لها أثناء اداء عمله؟ - تطرقت سابقاً ان وزارة العدل في وزارة عمولة تعمل تقريبا نصف تريليون طلباً من السلطة التشريعية المعلقة بمجلس النواب توفير مخصصات موظفي الدوائر الاربعة وهي دائرة التنفيذ وكاتب العدل والقاصرين والسجيل العقاري لان هذه الدوائر عمولة ميزانية الدولة حيث طلبنا (250) الف دولار لكل موظف، الا ان رد الحكومة جاء بمنح (100) الف مخصصات لكل موظف ودرامه الدوائر (200) الف دينار، من حين ان السلطة القضائية غير عمولة ميزانية الدولة وعند طلبها مبلغ (500) الف دينار مخصصات كل موظف تم منحهم مبلغها، وفي المقابل فان الموظف العملي الذي تعرض لتعديلات ايرهابيتين وحظوره على مدار الساعة بمنح (100) دينار وهذه مشكلة تقدر بقرعة في الدوائر العميلة تعمل موظفون يتعاملون مع المواطن بشكل مباشر ويتعاملون مع ابناء مهمة ومحورية لا يتسجلون العقاري يتعامل مع عقارات المواطنين وهي اعلى ما يمكن الف، كما هو الحال موظف التنفيذ الذي يتعاملون مع الحقوق المالية والقانونية، واذا لم تتوفر المخصصات المالية فهذه سوف تفتتح المجال للفساد، ويجهد وزير العدل د. حيدر الزاملي، استطعن ان تحصل على المبالغ المذكورة، ولكنها بطبيعة الحال لا تتلاءم مع حجم العمل وحظوته بالنسبة لوظيفة التنفيذية، ناهيك عن السلطة القضائية لديها مشكلاتها ولديها اعباء في العمل، ومن الضروري ان تستحدث هذه المديرات لانها في

الاربعه اشهر اثبات من قبل الدائن حينما ينكر المدين القدرة على الايفاء بالتزاماته، او تسديد ديونه فنتطلب من الدائن اثبات ملاه المدين اي امتلاكه (القدرة المالية) للايفاء بالتزاماته، وفي حال وجود مواد نص عليها القانون بشأن المدين يتم حجز على امواله وممتلكاته، وبعضها الآخر لا يمكن حجز عليها وفقاً لقرار الحكم، وازدواجاً الى ما تقدم فان المحافظة تمارس وسيلة الضغط على الدائن لحين ايفائه بالتزاماته، واذا لم يلتزم بالدائرة التي حددها القانون سوف تضطر لبيع ممتلكاته واستقطاع الدين او نسبة منه وإعطائه للدائن، وفي حال لم تتوفر وسيلة الضغط هذه توجد لدينا وسائل وضغط اخرى هو حجز خسر راتب المدين ويتم استقطاعه بشكل شهري من قبل الدائرة، وهذه بالمجمل وسائل الضغط التي يمكن ان نستحصل من خلالها حقوق المواطنين في دائرة التنفيذ.

الاربعه اشهر اثبات من قبل الدائن حينما ينكر المدين القدرة على الايفاء بالتزاماته، او تسديد ديونه فنتطلب من الدائن اثبات ملاه المدين اي امتلاكه (القدرة المالية) للايفاء بالتزاماته، وفي حال وجود مواد نص عليها القانون بشأن المدين يتم حجز على امواله وممتلكاته، وبعضها الآخر لا يمكن حجز عليها وفقاً لقرار الحكم، وازدواجاً الى ما تقدم فان المحافظة تمارس وسيلة الضغط على الدائن لحين ايفائه بالتزاماته، واذا لم يلتزم بالدائرة التي حددها القانون سوف تضطر لبيع ممتلكاته واستقطاع الدين او نسبة منه وإعطائه للدائن، وفي حال لم تتوفر وسيلة الضغط هذه توجد لدينا وسائل وضغط اخرى هو حجز خسر راتب المدين ويتم استقطاعه بشكل شهري من قبل الدائرة، وهذه بالمجمل وسائل الضغط التي يمكن ان نستحصل من خلالها حقوق المواطنين في دائرة التنفيذ.

الاربعه اشهر اثبات من قبل الدائن حينما ينكر المدين القدرة على الايفاء بالتزاماته، او تسديد ديونه فنتطلب من الدائن اثبات ملاه المدين اي امتلاكه (القدرة المالية) للايفاء بالتزاماته، وفي حال وجود مواد نص عليها القانون بشأن المدين يتم حجز على امواله وممتلكاته، وبعضها الآخر لا يمكن حجز عليها وفقاً لقرار الحكم، وازدواجاً الى ما تقدم فان المحافظة تمارس وسيلة الضغط على الدائن لحين ايفائه بالتزاماته، واذا لم يلتزم بالدائرة التي حددها القانون سوف تضطر لبيع ممتلكاته واستقطاع الدين او نسبة منه وإعطائه للدائن، وفي حال لم تتوفر وسيلة الضغط هذه توجد لدينا وسائل وضغط اخرى هو حجز خسر راتب المدين ويتم استقطاعه بشكل شهري من قبل الدائرة، وهذه بالمجمل وسائل الضغط التي يمكن ان نستحصل من خلالها حقوق المواطنين في دائرة التنفيذ.

الاربعه اشهر اثبات من قبل الدائن حينما ينكر المدين القدرة على الايفاء بالتزاماته، او تسديد ديونه فنتطلب من الدائن اثبات ملاه المدين اي امتلاكه (القدرة المالية) للايفاء بالتزاماته، وفي حال وجود مواد نص عليها القانون بشأن المدين يتم حجز على امواله وممتلكاته، وبعضها الآخر لا يمكن حجز عليها وفقاً لقرار الحكم، وازدواجاً الى ما تقدم فان المحافظة تمارس وسيلة الضغط على الدائن لحين ايفائه بالتزاماته، واذا لم يلتزم بالدائرة التي حددها القانون سوف تضطر لبيع ممتلكاته واستقطاع الدين او نسبة منه وإعطائه للدائن، وفي حال لم تتوفر وسيلة الضغط هذه توجد لدينا وسائل وضغط اخرى هو حجز خسر راتب المدين ويتم استقطاعه بشكل شهري من قبل الدائرة، وهذه بالمجمل وسائل الضغط التي يمكن ان نستحصل من خلالها حقوق المواطنين في دائرة التنفيذ.

الاربعه اشهر اثبات من قبل الدائن حينما ينكر المدين القدرة على الايفاء بالتزاماته، او تسديد ديونه فنتطلب من الدائن اثبات ملاه المدين اي امتلاكه (القدرة المالية) للايفاء بالتزاماته، وفي حال وجود مواد نص عليها القانون بشأن المدين يتم حجز على امواله وممتلكاته، وبعضها الآخر لا يمكن حجز عليها وفقاً لقرار الحكم، وازدواجاً الى ما تقدم فان المحافظة تمارس وسيلة الضغط على الدائن لحين ايفائه بالتزاماته، واذا لم يلتزم بالدائرة التي حددها القانون سوف تضطر لبيع ممتلكاته واستقطاع الدين او نسبة منه وإعطائه للدائن، وفي حال لم تتوفر وسيلة الضغط هذه توجد لدينا وسائل وضغط اخرى هو حجز خسر راتب المدين ويتم استقطاعه بشكل شهري من قبل الدائرة، وهذه بالمجمل وسائل الضغط التي يمكن ان نستحصل من خلالها حقوق المواطنين في دائرة التنفيذ.

م - من حيث التباين الدائرة هي عمولة للدولة تقريباً وتخدم للدولة لا يعارَب (8) القضاء بحسب الدين على فترة لتجاوز

وقفة للوطن



من التابع عبر ايجاد نسخ الكترونية عن جميع السجلات العقارية واجراء المناقشات عبر سلسلة اجراءات احترافية تمنع اجراء اية بيوعات على العقارات بدون وجود الوثائق الوطنية الكفيلة بتوفير متطلبات الامان اللازمة في ظل وجود مهام متخصصة بتزوير المستندات والوثائق التوثيقية للملكية العقارات وكذلك تسخير الاجراءات بالنسبة لاصلاح الوكالات وحسابات القاصرين وسجلات واصايب دائرة اصلاح العراقي.

وبدورنا فقد عاهدنا الله الوطن ان نكون جنودا اوفياء على انجاز مهام العمل المؤكدة لنا وتكون خير العمد والسند لقواتنا الامنية في الحرب والسلام للدفاع عن حقوق العراقيين وممتلكاتهم وتقديم افضل الخدمات لهم ومن الله العون ان نعم المولى ونعم النصير.

وزير العدل
د. حيدر الزامل

الحكومة للمضي في بورها الاساسي الا وهو ترسيخ العامل الامني من خلال ابعاد شبح الارهاب واكتمال تحرير الفلوجة والذي شأنه ان يكون عرسا عراقيا يضع قدما اولى في اعتاب تحرير نينوى من تواجد داعش.

لإعادة اعمار المناطق المتضررة بفعل الإرهاب، هذا التحدي العظيم الذي نجم عن تخريب البلاد واستهداف العملية السياسية من بعض ابناء قوائنا المسلحة واطال الحشد الشعبي الواسع على جميع العراقيين بمختلف توجهاتهم والكتل السياسية توحيد مواقفهم من اجل المضي في طريق الإصلاح الحقيقي، من خلال ايجاد الصيغة الملائمة للواقع العراقي والاشكاليات التي واجهت عملية البناء والهوض بواقع الصدمات.

وحتى نبقى ان ننظر الى الراحل الماضية من العمل الحكومي جوهيت بعدة عراقل ساهمت بعمق التناقض مع شركات عالمية مختصة في مشاريع البنى التحتية، وفي مقدمة هذه المعوقات العامل الامني والتخوف من تسلل من عملياتها الاجرامية والواجبات مع القوات الامنية الاينية العامة والخاصة وحتى مشاريع البنى التحتية وهذه الاعمال التخريبية تتطلب توفير مبالغ مالية كبيرة

خلال اجتماعه باعضاء مجلس شوري الدولة وزير العدل يؤكد على ضرورة العمل على زيادة اعضاء مجلس شوري الدولة

أكد وزير العدل د. حيدر الزامل، على ضرورة مراعاة آليات القبول في مجلس شورى الدولة لزيادة عدد المستشارين بالإضافة الى المستشارين المساعدين. ونقش السيد الوزير مع اعضاء المجلس امكانية اكمال اصلاحات للقوانين وتعديلاتها والتشريعات الجديدة، وتحديد الجهة الطالبة للالوية وعرضها على الهيئات الخاصة والعامه.



أكد وزير العدل د. حيدر الزامل، على ضرورة مراعاة آليات القبول في مجلس شورى الدولة لزيادة عدد المستشارين بالإضافة الى المستشارين المساعدين. ونقش السيد الوزير مع اعضاء المجلس امكانية اكمال اصلاحات للقوانين وتعديلاتها والتشريعات الجديدة، وتحديد الجهة الطالبة للالوية وعرضها على الهيئات الخاصة والعامه.

بعد اكتساب الأحكام الدرجة القطعية وحصول موافقة رئاسة الجمهورية والادعاء العام وزير العدل: تنفيذ حكم الإعدام بحق (22) مدانا بإعمال إرهابية وإجرامية



أعلنت وزارة العدل، عن تنفيذها حكم الإعدام بحق (22) مداناً بإعمال إرهابية وإجرامية خلال الشهر الماضي. بعد اكتساب أحكامهم الدرجة القطعية وحصول صفاة رئيس الجمهورية عليها وموافقة الادعاء العام. وقال وزير العدل د. حيدر الزامل، إن التزامه مع بدء عمليات تحرير الفلوجة من سيطرة الجماعات الإرهابية، دون أن يؤخذ بسيرة العراقي الكريم والقوات المسلحة ومجاهدي الحشد الشعبي، ان الوزارة ماضية في تنفيذ الغصاص العادل بحق الإرهابيين ومن تلطخت

أعلنت وزارة العدل، عن تنفيذها حكم الإعدام بحق (22) مداناً بإعمال إرهابية وإجرامية خلال الشهر الماضي. بعد اكتساب أحكامهم الدرجة القطعية وحصول صفاة رئيس الجمهورية عليها وموافقة الادعاء العام. وقال وزير العدل د. حيدر الزامل، إن التزامه مع بدء عمليات تحرير الفلوجة من سيطرة الجماعات الإرهابية، دون أن يؤخذ بسيرة العراقي الكريم والقوات المسلحة ومجاهدي الحشد الشعبي، ان الوزارة ماضية في تنفيذ الغصاص العادل بحق الإرهابيين ومن تلطخت

دائرة الاصلاح العراقية نظمت فعاليات دينية ومسابقات قرآنية وإقامة بطولة بخماسي كرة القدم

قامت ملاكات تأهيل وتدريب النزلاء في سجن السماوي المركزي بتطبيق برنامج تدريبي شامل اكثر من (100) نزائلا واستمر مدة شهر واحد.



أقامت دائرة الاصلاح العراقية التاهيل والارشاد التربوي في قسم الرصافة السادسة احد الانقسام الاصلاحية في بغداد، فعاليات مميزة في تدريب وتنظيف النزلاء.

لتوعية النزلاء بمخاطر السلوكيات السلبية دائرة الاصلاح العراقية تشرف على تنفيذ برنامج تربوي في قسم الرصافة/6



أقامت دائرة الاصلاح العراقية التاهيل والارشاد التربوي في قسم الرصافة السادسة احد الانقسام الاصلاحية في بغداد، فعاليات مميزة في تدريب وتنظيف النزلاء.

أقامت دائرة الاصلاح العراقية التاهيل والارشاد التربوي في قسم الرصافة السادسة احد الانقسام الاصلاحية في بغداد، فعاليات مميزة في تدريب وتنظيف النزلاء. وقال مدير عام دائرة الاصلاح العراقية حسين العمري: ان الفعاليات لم تقتصر على الدورات الثقافية والمهنية بل تعدتها الى محاضرات نظمتها ملاكات شعبة البحث الاجتماعي التابعة للقسم ايضا وهدفت الى توعية النزلاء الخاضعين لبرامج الرعاية اللاحقة من الاضرار السلبيه التي تولدها الضغوط المتعددة على الفرد والمجتمع وأساليب الوقاية من السلوكيات المتحرفة. وأضاف المدير العام: ان ملاكات التدريب المهني والتربوي في القسم قامت بالتنسيق مع ملاكات الارشاد الديني بتنظيم دورة ثقافية عامة، تضمنت منهاجها محاضرات صحتية عن الوقاية من الامراض الانتقالية والاهتمام بالنظافة العامة، ومحاضرات اخرى حثت على اهمية التعلم والثقافة والالتزام والوفاء في العمل. كما اقامت ملاكات الارشاد الديني بتنظيم عدد من الدروس والمحاضرات الدينية المشتركة في هذه الفعاليات اغلب النزلاء المودعين في القسم.

بهدف تطوير وتأهيل الطلبة بالصورة الامثل التي تليق برجل القضاء المعهد القضائي يجري اختبارات دورية لطلبة الدورة 38



أقام المعهد القضائي بأجراء الاختبارات الدورية لطلبة الدورة (38)، وضمن خطة علمية سنوية متطورة أعدت من قبل ادارة المعهد لتطوير وتأهيل الطلبة بالصورة الامثل التي تليق برجل القضاء العراقي في المستقبل. وقال مدير عام المعهد القضائي د. رياض حسين: ان تأهيل طلبة المعهد بصورة متطورة وزيجهم في اختبارات ضمن اختصاصهم سيساهم بشكل فعال في صفات الشخصية العلمية للطلبة تحضيراً لأن يكونوا قضاة المستقبل، الامر الذي يأتي منسجماً مع النظرية العالميه الحديثة الخاصة بأكاديمية القضاء، وأضاف المدير العام: ان المعهد شكل لجنة متخصصة لهذا الغرض وضعت كل من القاضي (شهاب احمد ياسين)، والقاضي (موفق العبدلي) والدكتور (نوار الزبيدي)، كما تضمنت اختبارات علمية شفوية متطورة تضمنت مقابلات لطلبة بصورة مباشرة اخضعت بمادة الإنبات.

الواجبات الانسانية داخل الاقسام الاصلاحية الحلقة 4

موقف يدعي بأنه قد تعرض للتعذيب الحق في ان يرفع شكوى الى السلطات المختصة التي تأخذ على عاتقها النظر في الحالة بسرعة وبإنزاهة.

المتسبين (23,70٪)، وعدهم كافي للقيام بواجباتهم في دائرة الاصلاح العراقية والتي تتعلق باعمال الارادية وتقديم الخدمات وخاصة القانونية التي تتعلق بالنزلاء مع المحاكم المختصة أو بعض المعاملات التي تتعلق بأسرته والمهندسين والفنيين الذين يقومون بأعمال الصيانة للمولدات والبرادات. أي الاعمال الكهربائية والميكانيكية التي تقع في قاعات النزلاء وكذلك الحرفيين والتي تتعلق بأعمال في شعب التجارة وأن العدد كافي لإنشاء هذه الوظائف وتقديم الخدمات بصورة مرضية. ومن الضروري أنخاض أنخاض موظفو السجن وخاصة المتعنيين الجدد في دورات التعليم المبادئ الاساسية مع حقوق المواطنين في السجن الاتباعية لدائرة الاصلاح العراقية وهم هذه المبادئ هي:

1- اللباقة والكياسة في الكلام تمكته من التهرب من الإنشاء معه علاقة ثقة متبادلة.

الاجتماعي لها: 1- اللباقة والكياسة في الكلام تمكته من التهرب من الإنشاء معه علاقة ثقة متبادلة.

1- البدء معهم بالحديث بطريقة ودية وسلسة ومعرفة احتياجاته. 2- البدء بادب بالنزول على انه يملك شخصية جيدة وان الظروف كانت قاسية عليه بعض الشيء.

تضمن القضايا التحقيقية من عام 2010 ولغاية 2015 مكتب المفتش العام يصدر تقريره السنوي لعام 2015 الماضي



أصدر مكتب المفتش العام لوزارة العدل تقريره السنوي لعام 2015، والمتضمن أهم نشاطات المكتب خلال عام 2015 الماضي، وقال المفتش العام لوزارة العدل/ وكالة الحقوق جمال طاهر الاسدي، ان التقرير تضمن القضايا التحقيقية للسنوات 2010- 2014 والتي أنجز منها (8٠) قضية وكذلك بلغ عدد القضايا التحقيقية المنجزة لعام 2015 (132) قضية، بالإضافة إلى (116) قضية تحقيقية مع مختلف الدوائر العدلية في المحافظات. وتابع المفتش العام: ان التقرير تضمن المبالغ المالية المستردة إلى خزينة الدولة والبالغ (٤٩٥,٢٧٥,٩٩٢) دينار، كقرارات مستوفاة من الشركات المتكئة في تنفيذ التزاماتها، مضافاً ان المبالغ الموصى باعادتها إلى خزينة الدولة بلغت (١٦٦,٤١٦,٤١٦) ديناراً عن قيمة التلاعب في مديرية التسجيل العقاري في المداين بخصوص القروض المصرفية، وتكر التقرير: ان المفتش العام أجرى (18) لقاء مع المدراء العامين والمستشارين في الوزارة، لتعزيز التعاون بين مكتب المفتش والدوائر العدلية، بالإضافة إلى توجيهاته في استحداث (كاتبية الشكاوى المتنقلة)، واشراك موظفي المكتب في مختلف الورشات والندوات والمؤتمرات وورش العمل.

رفع الأداء المهني الخاص بالكوادر الوظيفية المعهد القضائي يقيم دورة خاصة بنظام المحاسبة



نظم المعهد القضائي دورة خاصة بنظام المحاسبة للنهوض بمستوى الأداء المهني للكوادر الوظيفية وفق الأنظمة المحاسبية. وقال مدير عام المعهد القضائي د.رياض حسين: ان هذه الدورة خاصة بموظفي وزارة العدل لتحسين مهاراتهم في هذا المجال سعياً لتحقيق الاهداف المرسومة لعمل الوزارة ضمن الاختصاصات المهنية. وأضاف المدير العام: ان هذه الدورة تأتي ضمن منهج خاص بالمعهد القضائي يشرف على ادارة محاضراته عدد من الاساتذة المختصين بنظام المحاسبة.

حضور مدير عام الدائرة ومعاونيه شؤون التدريب وتطوير الاصلاح

دائرة الاصلاح العراقية تعلن عن اختتام الدورة الاساس رقم (١١)

اقامت دائرة الاصلاح العراقية احتفالية بمناسبة تخرج دفعة جديدة من الحراس الاصلاحيين الدورة الاساس رقم (١١). وحضر حفل الافتتاح مدير عام دائرة الاصلاح العراقية حسين العسكري، وكل من معاونيه لشؤون التدريب والتطوير الاصلاحية، والشؤون الامنية، وشؤون التخطيط، وعدد من مدراء الاقسام الاصلاحية والادارية في الدائرة. وقال مدير عام دائرة الاصلاح العراقية حسين العسكري: خلال كلمة القاها بالمناسبة مندداً على دور التدريب المستمر والتخطيط وفق مناهج اكايدمي وعلمي لتحقيق معايير الجودة واحترافية في اداء الواجبات وتطوير السجون الاصلاحية، منيذاً بإنجازات قسم التدريب والتطوير الاصلاحية، وحجج المسؤولية التي يواجهونها في تطبيق مهام عملهم. وأضاف المدير العام: ان الدورة الاساسية (١١) تضمنت فعاليات عدة تضمنت عمليات تأهيل وتدريب في الجوانب البدنية والنفسية، وأساليب التكتيك لمعالجة حالات الشغب، وتقيد السجناء وحراسة الاسوار والقاعات السجنية وكيفية التعامل مع النزلاء الخطرين، إضافة إلى زجه في دورات خاصة بعمليات تأمين الحضار امام المحاكم القضائية، وأداء الواجبات الامنية والحراسة، فخللها دروس مكثفة عن حقوق الانسان، يشار إلى ان الاحتفالية تم خلاله اجراء استعراض امني، وفعاليات فلكلورية شارك فيها طلبة الاكاديمية والحراس المتخرجين من الدورة، واختتمت ببدء قسم التخرج ومنح الهدايا للتميزيين والأوائل من طلبة الدورة.

لدى استقبله مدير عام دائرة الأحزاب العراقية وزير العدل يوجه الدوائر العدلية بتقديم المساعدة الممكنة لهذه الدائرة الجديدة في سبيل النهوض بمهام عملها



قال وزير العدل، جابر الزامل، ان الدوائر العدلية وخصوصاً دائرة الكتاب العدول ومجلس شورى الدولة ستقومان بتقديم المساعدة الممكنة في سبيل مساعدة دائرة الأحزاب العراقية للقيام بمهام عملها الجديد والمهم في بلدنا العزيز. وأوضح السيد الوزير خلال استقباله في مكتبه الرسمي، اليوم الخميس، مدير عام دائرة الأحزاب العراقية السيد سعد العبدلي، ان مجلس شورى الدولة، له الدور الاساسي في تشريع القوانين وتقديم المشورة لمؤسسات الدولة، مبيحاً ان مجلس شورى الدولة سيأخذ على عاتقه مساعدة دائرة الأحزاب في اجراء التعديلات اللازمة بالنسبة لقانون وتعليمات دائرة الأحزاب، والتداول بشكل مستمر لمساعدة هذه الدائرة المستحدثة في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. بدوره، تطرق مدير عام دائرة الأحزاب العراقية السيد سعد العبدلي، إلى تحديد جدول زمني قريب لإكمال الاستعداد الخاصة بانتخابات مجالس المحافظات المقبلة، وتقديم تصور كامل على دور المديرية التي تشكلت وفق قانون خاص وهو (قانون الأحزاب). وبين: ان المديرية محددة بسقف زمني يجب الالتزام بها لإكمال تسجيل الأحزاب المشاركة بالمعملية السياسية وهي سنة، مع أهمية مراعاة السقف القانونية المتعلقة بعملها وبما يلامم واقع العملية السياسية وطموح الشارع العراقي.

تنفيذا لتوجيهات السيد الوزير بمتابعة العمل الميداني والرقابي

دائرة الاصلاح العراقية تنفذ مسوحات ميدانية شاملة

المشكلات والمعوقات والمقترحات التي تكفل معالجة مشاكلها. ورفقها بمتابعة إلى مدير عام الدائرة للنظر فيها واتخاذ مايلزم على وجه السرعة. وأضاف المدير العام: ان المسوحات الميدانية حددت الاماكن والمشكلات التي تحتاج إلى المعالجة كما حددت المواقع التي تحتاج إلى التأهيل والاعمار والصيانة، مؤكداً ان المسوحات الميدانية، بالإضافة إلى ارتفاع نسب انجاز فترات الاعمار من 47فقره إلى 54 فقره عمل.

لتوجيهات السيد وزير العدل، د. جابر الزامل، وتكثفه اجتهاداً على اداء المهام الميدانية وممارسة الدور الرقابي، منبيرة ان كوادرها وضعت خطة عمل تضمنت اجراء مسوحات ميدانية شاملة على مختلف المواقع والسجون الاصلاحية، واعداد تقارير تتضمن التوصيات وتحدد

خلال زيارته مديريات تنفيذ الديوانية

مدير دائرة التنفيذ يبحث سبل التعاون بين الدائرة والحكومة المحلية



اجرى مدير عام دائرة التنفيذ حسين العنابي، جولة تفقدية لمداينة تنفيذ الديوانية والمديريات الفرعية التابعة لها في اقصية ونواحي المحافظة، لإطلاع على الواقع الخدمي المقدم للوطنيين، والتقى المدير العام، خلال الزيارة بمحافظ الديوانية د. سالي الحسناوي ورئيس مجلس المحافظة أ. جبير الجبوري ورئيس محكمة استئناف الديوانية القاضي حيدر حنون زاير، لبحث سبل التعاون ومعالجة القضايا العالقة بين الدائرة والحكومة المحلية. وقال مدير عام دائرة التنفيذ حسين العنابي: ان عدد المخرج عنهم من سجون الوزارة بلغ (380) نزيلة من سجون الوزارة في بغداد والمحافظات، ومرامعها.

أكدت إنجاز (50) فقرة عمل خلال اسبوع

دائرة الاصلاح العراقية: اعمال الخدمات والصيانة تسير وفق خطة منهجية

أكدت دائرة الاصلاح العراقية، ان قسم الصيانة انجز أكثر من (50) فقرة عمل، في مقر الدائرة العامة والأقسام التابعة لها، خلال الاسبوع الماضي. وقال مدير عام الدائرة حسين العسكري، وقال مدير عام الدائرة حسين العسكري، ان قسم الصيانة انجز أكثر من (50) فقرة عمل، في مقر الدائرة العامة والأقسام التابعة لها، خلال الاسبوع الماضي. وقال مدير عام الدائرة حسين العسكري، ان أعمال الخدمات والصيانة في مقر الدائرة العامة يسير وفق خطة تم اعدادها مسبقاً، وان الملاكات الهندسية تقوم يومياً باعداد كشوفات هندسية وجولات ميدانية وتتلقى اتصالات هاتفية من الاقسام الخدمية والادارية لانجاز أعمال الصيانة فيها وبالسرية الممكنة. وعلى صعيد آخر: تفتت ادارة سجن الساموة المركزي في محافظة المثنى، حملة تأهيل وصيانة واسعة للمرافق الخدمية في السجن والاعتماد على امكانيات وخبرات الملاكات الفنية والحرفية التابعة للسجن.



ضمن آلية تسريع إطلاق سراح المنتهية أحكامهم القضائية

وزارة العدل: الإفراج عن (٣٨٠) نزيلة خلال شهر اذار

مضيفاً ان عدد المرسلين إلى المحاكم بلغ (842) نزيلة. يذكر ان اعلان الموقف الشهري بعد النزلاء الفرج جاء، عن توجيه من وزير العدل د. حيدر الزامل، بهدف اطلاع الرأي العام عن استمرار الوزارة بالعمل على تسريع عمليات الإفراج عن النزلاء المنتهية أحكامهم القضائية.

أعلنت دائرة الاصلاح العراقية التابع لوزارة العدل، عن موقفها الشهري الخاص بعد المطلق سراحهم والمرسلين إلى المحاكم لشهر اذار الماضي. وقال مدير عام دائرة الاصلاح العراقية حسين العسكري: ان عدد المخرج عنهم من سجون الوزارة بلغ (380) نزيلة من سجون الوزارة في بغداد والمحافظات،

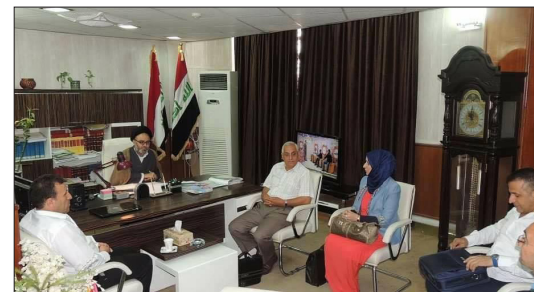


خلال لقائه وفدا من الأكاديميين والأساتذة

مدير عام المعهد القضائي: يؤكد تنوع المناهج الدراسية لطلبة المعهد

يذكر ان الوفد ضم كل من د. عبد الحكيم جميل شكري، د. احلام نعمة لفة، د. عبد الزهرة السالم، أ. ابراهيم عباس، و. محمد خلف علي.

استقبل مدير عام المعهد القضائي د. رياض حسين، وفداً من الأكاديميين والاساتذة المختصين، لبحث سبل تطوير المناهج الدراسية للمعهد القضائي من



أكد المدير العام خلال اللقاء حرص المعهد على وفدا من الراسية امام طلبة، خصوصاً المناهج الرئيسية منها، بهدف اشباع الشخصية العلمية لطلبة المعهد لتكون صمام امان في حياتهم المهنية القادمة. وقال المدير عام: ان الزيارة تناولت المراحل التدريبية للمعهد القضائي المتمثلة بالمناهج العلمية والتدريبية التي يتقنها طلبة المعهد سنوياً، واليات تحديث تلك المناهج بشكل علمي متطور ومستمر، بالإضافة إلى أهمية تجناب العلوم العرفية بشكل عام امام الطلبة في

تنويه لموظفي وزارة العدل حول طلبات المقابلة

للقوف على المعوقات التي تواجه موظفي وزارة العدل بعملهم في بغداد والمحافظات ولغرض الارتقاء بتقديم الخدمة لاطالين نود التنويه الى وجود استمارة طلب المقابلة وحسب الصورة المرفقة مع هذا الاعلان راجين من موظفي الوزارة الراغبين بمقابلة السيد

requests.moj@gmail.com

الاسم	الرقم
الوظيفة	الرقم
العنوان	الرقم
الهاتف	الرقم
البريد الإلكتروني	الرقم
التوقيع	الرقم
التاريخ	الرقم



النصوص الدستورية التي تؤكد على تحريم التعذيب

نصوص دستورية أخرى في دول العالم تنص على تحريم التعذيب والمعاملات القاسية أوغير الإنسانية كالمادة (38)



المعاملة غير الإنسانية أو القاسية أو الاستثنائية، توفر بشكل خاص منهج الحماية لحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية ولا توجد في عدد من دساتير الدول العربية أية إشارة إلى التعذيب أو المعاملة القاسية أو المهينة أو الخاطئة بالكرامة، فأدوات التعذيب التي ترشح التعذيب أو المعاملة القاسية أو المهينة أو الخاطئة بالكرامة لا تتجاوز نصف المستاتير العربية وعلى درجات متفاوتة من التحديد والوضوح حيث تستخدم مصطلحات مثل (الإيذاء والإساءة أو المعاملة بشكل يوصف بالتعذيب وبنياً على جسمانياً أو معنوياً أو نفسياً أو استخدام مصطلح المعاملة الخاطئة بالكرامة أو المهينة أو وضع عقوبات جزائية ضد من يرتكب التعذيب أو ينتهك الحظر المفروض عليه (28/3 من الدستور السوري)، فضلاً

عن اعتبار ما انتزع بسبب التعذيب لأغياً وباطلاً (م 19 و 42 من الدستور المصري)، أما المادة (45) من الدستور الجزائري فهي توفر ضمانات بهذا الخصوص إذ تنص على (لدى انتهاك مدة التوقيف للنظر، يجب أن يجري فحص طبي على الموقوف أن طلب نكته، على أن يعلم بهذ المحكمة)، ومع أن النصوص الطبية من الوسائل الرادعة والعلمية تمنع الجوء إلى التعذيب إلا أنها لا تحل المشكلة التي يطرحها التعذيب الطبي على عاتق الموقوف عند انتهاء مدة التوقيف فقط وليس قبل ذلك ويقع الالتزام على الدولة بإعلامه إن له الحق في ذلك في نهاية المدة المذكورة. وتوجد نصوص دستورية أخرى في دول العالم تنص على تحريم التعذيب والمعاملات القاسية أوغير الإنسانية كالمادة (38) من القانون.

حقوق الانسان في الاسلام

تحدث الكثير عن حقوق الإنسان في جميع التخصصات: الشرعية، القانون، الاقتصاد، السياسة، علم الاجتماع، علم النفس... الحقوقية، فهل الأمر كذلك في الإسلام؟
أولاً: فلسفة حقوق الإنسان في الإسلام:
أولاً: تكريس عقيدة التوحيد والكفر بالطواغيت والتحرر من الآلية المزيفة.
قال تعالى: ﴿...فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفصامَ لَهَا وَالرَّسْمُ الْخَرَّةَ لِكُلِّ علامة تجارية وتضمن العلامات التجارية وعلامات الخدمة والعلامات الجماعية وعلامات الضمان. الرسوم المحررة - هي الرسوم المدرجة في الجدول الملحق بهذا القانون.
العلامة التجارية - أي الإشارة أو مجموعة من الإشارات يمكن أن تشكل علامة تجارية يمكن من خلالها التمييز بين سلع مشروع ما عن سلع مشاريع أخرى. مثل الإشارات وبخاصة الكلمات وبعضها الأسماء الشخصية والحروف والأرقام والأشكال الرمزية والألوان وكذلك أي خليط من هذه الإشارات يمكن تسجيله كعلامة تجارية. وإذا كانت الإشارات غير قادرة بحد ذاتها على تمييز السلع أو الخدمات فإن إمكانية التسجيل تنوقف على السمة المميزة المكتسبة من الاستعمال. ولا يشترط في الإشارة لارتباطها بصرياً بل تصلح للحماية كعلامة تجارية.
علامة الخدمة - أي إشارة أو مجموعة من الإشارات يستخدمها الشخص لتعريف

ثانياً: لا يمنع حق اللجوء السياسي إلى المهتم بارتكاب جرائم دولية، أو إرهابية أو كل من الحق ضرراً بالعراق. استشارات قانونية
س/محمد عبد الله من محافظة بابل يسأل عن شروط اهلية الزواج وهل يجوز تولي العقد وكيلًا أو بديلاً
ج/ اشتراط تمام اهلية الزواج بالعلم وكمال الثامنة عشرة، ويجوز تولي العقد من ولي الخاطبين أو ولي احدهما مع الثاني أو وكيله ويجوز أن يتولى العقد شخص واحد بأن يكون أصيلاً عن نفسه ووكيلاً عن الخاطب الثاني أو وكيلًا عن الخاطبين أو وليا لهما كما لو كان الولي هو جود العاقدين ولو البهنا
أن الاهلية في الزواج في (18) سنة، والاستثناء الوارد عليها هو ما زاد عن (15) سنة لغاية (18) سنة المشروط بموافقة ولي الأمر (الأب هو الولي الجبيري) وفي حالة عدم وجوده لسفر فقهاً ما تسحب الولاية منه (المادة 32 من قانون رعاية القاصرين) وتمتج لآخر (حيث يجوز اصدار حجة وصاية مؤقتة بوجود ولاية جبيرة) ولكن يجوز أن تجري وكالة من الولي في حالة وجوده، فإن لم يكن موجود فقهاً يتم السير بأجراءات فقدان ومنح الزوجة أو المستحق حجة قيومية عنه وعن الأولاد، أي يتم اللجوء للوكالة في حالة سفر الولي، وفي حالة غيابيه أو عدم معرفة مصيره فيتم اللجوء لاغتباره مفقوداً. الحالة الثانية هي إذا كان العمر أقل من (15) سنة وزاد عن (14) سنة يوم فأكبر، حيث يشترط توفر شروط البلوغ ويتم ذلك من خلال إرسالها إلى اللجنة الطبية المختصة لزود المحكمة بتقرير طبي بذلك
س/ زينب حميد موفقة في وزارة العدل يسأل عن الاحكام والشروط والأركان في قبول عقد الزواج
ج/ عقد الزواج من العقود المسماة وتكون الشاع الحكيم قد خص احكامها وبين أركانها وشروطها وحدد الحقوق والواجبات المترتبة عليها فالزواج عقد من نوع خاص، ولا يشترط في الإيجاب أن يصدر من جانب الزوج أو الزوجة حيث يمكن للمرأة أن تقبل للرجل زوجته بنفسها أو من قبل وليها أو وكيلها كما يمكن زوجها ثلاثة أو نفس موكلتها في نفس موكلها فلا إن فلان
ويعقد الزواج بالإيجاب والقبول بلفظها بصيغة الماضي واحدهما للماضي والثاني للضارع الدال على الحال. وعند الجعفرية ينبغي أن يكون لإيجاب والقبول بلفظ الماضي فقط على الراجح. وتطبقاً على ذلك نصت المادة (77) مدني على (يكون الإيجاب والقبول بصيغة الماضي كما يكونان بصيغة المضارع أو الأمر إذا أريد بهما الزواج س/ سردار صائب من سكنة منطقة الغدير عن معنى عقد الزواج بالمعيار؟
عقد الزواج بالمعيار ملاً (زوجت أو انحكت من المخطوبة أو من يتوب عنهما وقيلت أو رخصت من الخاطب أو من يتوب عنه
عقد الزواج بالإشارة / كأن يوجد أحد الزوجين أحرص ولا يستطيع الكتابة، فأشارته إذا فهم منها معنى العقد كافية لاغتياده ويصح الإيجاب والقبول بالإشارة متى كانت مفهومة ويعقد الزواج بالإشارة عقد الزواج بالكتابة / كأن يرسل أحد طرفي العقد كتاباً إلى امرأة يريد الزواج منها، وتنص المادة (76/1) على: يعقد الزواج بالكتابة من الغائب لمن يريد أن يتزوج بشرط أن يقرأ الكتاب أو أن يقرأه على الشاهدين وتسمعهما عبارته وتشهدهما على أنها قبلت الزواج منه) وعند الجعفرية لا يعقد الزواج بالكتابة مع القدرة على النطق. أما عقد الزواج بالرسول / كأن يحمل رسول إيجاب الطرف الأول إلى الطرف الثاني فيقول إن رسول فلان أرسلني إليك ويقول لك زوجيني نفسك، فأحضرت المرأة الشهود وقالت قبلت، ولا إن القانون لم يشترط في جواز العقد بوساطة الرسول بل أشار إلى الكتابة فقط. والصيغة في عقد الزواج يجب أن تكون مطلقة من كل قيد خالية من التعليق على شرط وغير مضافة إلى زمن مستقبل أو حادثة غير محققة (6 م) أحوال شخصية.

ثقافة قانونية:

تعريف الجرائم الإرهابية في قانون مكافحة الإرهاب العراقي

ثالثاً - لا يمنع حق اللجوء السياسي إلى المهتم بارتكاب جرائم دولية، أو إرهابية أو كل من الحق ضرراً بالعراق. استشارات قانونية
س/محمد عبد الله من محافظة بابل يسأل عن شروط اهلية الزواج وهل يجوز تولي العقد وكيلًا أو بديلاً
ج/ اشتراط تمام اهلية الزواج بالعلم وكمال الثامنة عشرة، ويجوز تولي العقد من ولي الخاطبين أو ولي احدهما مع الثاني أو وكيله ويجوز أن يتولى العقد شخص واحد بأن يكون أصيلاً عن نفسه ووكيلاً عن الخاطب الثاني أو وكيلًا عن الخاطبين أو وليا لهما كما لو كان الولي هو جود العاقدين ولو البهنا
أن الاهلية في الزواج في (18) سنة، والاستثناء الوارد عليها هو ما زاد عن (15) سنة لغاية (18) سنة المشروط بموافقة ولي الأمر (الأب هو الولي الجبيري) وفي حالة عدم وجوده لسفر فقهاً ما تسحب الولاية منه (المادة 32 من قانون رعاية القاصرين) وتمتج لآخر (حيث يجوز اصدار حجة وصاية مؤقتة بوجود ولاية جبيرة) ولكن يجوز أن تجري وكالة من الولي في حالة وجوده، فإن لم يكن موجود فقهاً يتم السير بأجراءات فقدان ومنح الزوجة أو المستحق حجة قيومية عنه وعن الأولاد، أي يتم اللجوء للوكالة في حالة سفر الولي، وفي حالة غيابيه أو عدم معرفة مصيره فيتم اللجوء لاغتباره مفقوداً. الحالة الثانية هي إذا كان العمر أقل من (15) سنة وزاد عن (14) سنة يوم فأكبر، حيث يشترط توفر شروط البلوغ ويتم ذلك من خلال إرسالها إلى اللجنة الطبية المختصة لزود المحكمة بتقرير طبي بذلك
س/ زينب حميد موفقة في وزارة العدل يسأل عن الاحكام والشروط والأركان في قبول عقد الزواج
ج/ عقد الزواج من العقود المسماة وتكون الشاع الحكيم قد خص احكامها وبين أركانها وشروطها وحدد الحقوق والواجبات المترتبة عليها فالزواج عقد من نوع خاص، ولا يشترط في الإيجاب أن يصدر من جانب الزوج أو الزوجة حيث يمكن للمرأة أن تقبل للرجل زوجته بنفسها أو من قبل وليها أو وكيلها كما يمكن زوجها ثلاثة أو نفس موكلتها في نفس موكلها فلا إن فلان
ويعقد الزواج بالإيجاب والقبول بلفظها بصيغة الماضي واحدهما للماضي والثاني للضارع الدال على الحال. وعند الجعفرية ينبغي أن يكون لإيجاب والقبول بلفظ الماضي فقط على الراجح. وتطبقاً على ذلك نصت المادة (77) مدني على (يكون الإيجاب والقبول بصيغة الماضي كما يكونان بصيغة المضارع أو الأمر إذا أريد بهما الزواج س/ سردار صائب من سكنة منطقة الغدير عن معنى عقد الزواج بالمعيار؟
عقد الزواج بالمعيار ملاً (زوجت أو انحكت من المخطوبة أو من يتوب عنهما وقيلت أو رخصت من الخاطب أو من يتوب عنه
عقد الزواج بالإشارة / كأن يوجد أحد الزوجين أحرص ولا يستطيع الكتابة، فأشارته إذا فهم منها معنى العقد كافية لاغتياده ويصح الإيجاب والقبول بالإشارة متى كانت مفهومة ويعقد الزواج بالإشارة عقد الزواج بالكتابة / كأن يرسل أحد طرفي العقد كتاباً إلى امرأة يريد الزواج منها، وتنص المادة (76/1) على: يعقد الزواج بالكتابة من الغائب لمن يريد أن يتزوج بشرط أن يقرأ الكتاب أو أن يقرأه على الشاهدين وتسمعهما عبارته وتشهدهما على أنها قبلت الزواج منه) وعند الجعفرية لا يعقد الزواج بالكتابة مع القدرة على النطق. أما عقد الزواج بالرسول / كأن يحمل رسول إيجاب الطرف الأول إلى الطرف الثاني فيقول إن رسول فلان أرسلني إليك ويقول لك زوجيني نفسك، فأحضرت المرأة الشهود وقالت قبلت، ولا إن القانون لم يشترط في جواز العقد بوساطة الرسول بل أشار إلى الكتابة فقط. والصيغة في عقد الزواج يجب أن تكون مطلقة من كل قيد خالية من التعليق على شرط وغير مضافة إلى زمن مستقبل أو حادثة غير محققة (6 م) أحوال شخصية.



ضرورة التواصل بين أجهزة الحكومة والعشائر العراقية

وزير العدل خلال زيارته لاهالي ناحية الاحرار والزبيدية في محافظة واسط



خلال زيارة السيد وزير العدل د. جدير الزامل لعشائر ناحية الاحرار في محافظة واسط التقى بوجهاء العشائر وشيوخ الناحية وادان العشائر العراقية قدمت دورها الوطني في دعم الحكومة للنهوض بمسؤوليتها، وتقوم حالياً بدورها الريادي في دعم مسيرة الإصلاح الحكومي من خلال اداء دورها الرقابي في تخصيص المسجلين مجتمعياً وبذلك تساعد مؤسسات الدولة في محاسبتهم وفق القانون .
وقد رافق السيد الوزير خلال زيارته للناحية السيد رشيد البديري نائب محافظ واسط وعدد من السادة المسؤولين في المحافظة. ومن جانبهم عبر شيوخ ووجهاء ناحية الاحرار عن شكرهم لهذا التواصل من قبل السيد الوزير والوفد المرافق له.
وفي سياق متصل التقى السيد الوزير د. جدير الزامل خلال زيارته لناحية الزبيدية في محافظة واسط ببعض الشخصيات

الحكومية ووجهاء الناحية ومدير الناحية واعضاء في المجلس المحلي، وبين خلال حديثه صعوبة الأوضاع الاقتصادية التي يعبر بها البلد والتي أثرت على معدل الانجاز في انشاء المجتمعات العلية.
وان الوزارة ماضية في سبيل تقديم الخدمات العلية المناسبة لآبناء البلد وتوسعة عمل الدوائر العلية بما يناسب الزيادة السكانية في الوحدات الإدارية المختلفة، وبمساعدة من الحكومات المحلية في سبيل توفير الاماكن المناسبة للدوائر العلية المستحقة بما لا يرهق الميزانية العامة للوزارة.
وفي ختام اللقاء قدمت الشخصيات الرسمية والعشائرية هذه الزيارة، مشيدين بالدور الكبير الذي يقدمه وزير العدل في جمع المجالات الرسمية والاجتماعية التي تساهم بتعزيز العمل الجاد في البلد وتلبية احتياجات المواطنين.

بهدف الاطلاع على ظروف ايداع النزلاء ومعايير حقوق الانسان

مدير عام دائرة الاصلاح العراقية يتفقد سجن الكرخ المركزي

اختتم المدير العام زيارة جولة ميدانية اطلع خلالها على ظروف ايداع النزلاء ومعايير حقوق الانسان والإجراءات القانونية المتبعة داخل القواطع السجنية والخدمات المتوفرة للنزلاء، ممبدا توجيهاته في الاسراع بانجاز ومتابعة قضايا النزلاء بالتنسيق مع الجهات القضائية.

الصولية والقانونية وتعزيز الخطط الامنية بالتنسيق مع الجهات الامنية الساندة وتوفير الخدمات للحراس والاصلاحيين ورفع الجاهزية من خلال الممارسات الامنية والتدريب الميداني ، مؤكداً على ضرورة الاستفادة من خبرات المتخصصين في مجال التأهيل والاعمار وإعادة تأهيل وصيانة الأجهزة للحرص على المال العام.

السجن، سبل الارتقاء بواقع الخدمات وتحديد المعوقات ووضع الحلول المناسبة لإدارة القواطع السجنية، بالإضافة الى متابعة قضايا وشؤون النزلاء المختلفة الصحية والخدمية والإنسانية.
ووجه المدير العام: بضرورة الالتزام بساعات الدوام الرسمية والحرص على تادية المهام وفق الضوابط

اجرى مدير عام دائرة الاصلاح العراقية حسين العسكري، جولة تفقدية الى سجن الكرخ المركزي، للاطلاع على ظروف ايداع النزلاء ومعايير حقوق الانسان والإجراءات القانونية المتبعة داخل القواطع السجنية.
وحدث المدير العام خلال اجتماعه بالمشرقيين على ادارة

حققت مبالغ مالية كبيرة خلال شهر شباط الماضي

دائرة رعاية القاصرين تعلن عن مستوى الاستثمار في اموال القاصرين

استثمار اموال القاصرين بلغت (644.805.561) الف وسبعمائة وسبعة وسبعون دينار.
واوضحت المدير العام، ان الباترة وضعت اليد على اموال (1406) قاصرا، بينما بلغت الدعوى خلال هذا الشهر (381) دعوى، فيما تم حسم (210) دعوى بالإضافة الى محاسبة (92) وصيا، مشيرة الى ان وحدات البحث الاجتماعي فذقت (445) زيارة ميدانية خلال الشهر المذكور.
بلغت (86.646.777) ستة وستاؤون

اعلنت دائرة رعاية القاصرين التابعة لوزارة العدل، عن ابرز الانجازات والنشاطات التي حققتها خلال شهر شباط الماضي.
وقالت مدير عام دائرة رعاية القاصرين هند عبد جميع، ان مديريات بغداد والمحافظات التابعة للدائرة، حققت انجازات على صعيد رعاية ومتابعة واستثمار اموال القاصرين بما يصب في مصلحة هذه الشريحة. وازادت المدير العام: ان الارباح التي حققتها الدائرة من



بعد حصول موافقة رئيس الوزراء على تطبيق خطة (السور الحصين) دائرة الاصلاح العراقية تؤكد شمولها بالاطوق الامني لوزارة الداخلية
اكذ مدير عام دائرة الاصلاح العراقية حسين العسكري، حصول موافقة القائد العام للقوات المسلحة رئيس الوزراء على شمول موقع الرصافة امن بغداد ضمن قطاع مسؤولية وحماية مديرية امن وسلامة الطوق الامني لوزارة الداخلية.
واضاف المدير العام: ان هنالك اتصالات مكثفة وتواصل مع الجهات الامنية واسري القواطع المسيطرة لتطوير المواقع وتعزيز التحصينات حول الاسوار الخارجية للسجون.
وبين المدير العام: ان معاونة الشؤون الامنية استقرت جهود ملاكاتها من الشؤون الامنية والداخلية، والحراسات والطوارئ، على مدى ستة اشهر الماضية ضمن خطة منبجدة واسعة تضمنت اعادة ترتيب الخطط الامنية لعدة مواقع اسلحوية واعداد خطة طوارئ مركزية اطلق عليها اسم (السور الحصين) ستعتمد الاقسام الاصلاحية خلال الاشهر القادمة لتأمين اسوارها الخارجية وقواطعها السجنية.



وزارة العدل

دائرة رعاية القاصرين

المعهد القضائي يقيم دورة مستحدثة في نظام الحاسوب والمعلوماتية

اقام المعهد القضائي دورة جديدة اختصت بنظام الحاسوب والمعلوماتية وتعد الاولى من نوعها من حيث المناهج المتطورة والتي استحدثت مؤخرا على يد عدد من الاساتذة وذوي الاختصاص.
وقال مدير المعهد القضائي د.رياض حسين: ان النطاق الالكتروني هو عصب الحياة العملية وتأكيدا على اهمية نظم الارشفة والحفظ الالكتروني في



ضمن برنامج تعليم الكبار في السجون الاصلاحية نزيلات قسم المعقل الاصلاحى يؤدين امتحانات الدور النصف سنوي

وقال المدير العام: ان المركز التعليمي التابع للسجون اجراء الامتحانات النصف سنوية للدور الكلي الاول لجميع النزيلات المشتركات في هذا البرنامج.
محو الامية التابع لسجن المعقل الاصلاحى اختتمت بنجاح المنهاج الكلي النصف سنوي ضمن برنامج تعليم الكبار المخصص للنزيلات.



تضمن عددا من القرارات والبيانات والتعليمات صدور العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية بالرقم (4403)



صدر العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية بالرقم (4403)، والذي تضمن عددا من القوانين والقرارات والبيانات والتعليمات، التي اقراها مجلس النواب وصادقت عليها رئاسة الجمهورية.
وقال مدير عام دائرة الوقائع العراقية (مهدي العنابي): ان العدد (4403) تضمن قانون الغاء قرار مجلس قيادة الثورة المخحل رقم (32) لسنة 2000، مبينا ان هذا القانون شرع لانقضاء الحاجة من القرار (32) بعد صدور قانون وزارة الخارجية رقم (36) لسنة 2013.
واضاف المدير العام: ان العدد تضمن قرار تأسيس صندوق الضمان الصحي لمتسبهي وزارة الدفاع رقم (290) لسنة 2016، بالإضافة الى قرار المصادقة على الحساب الختامي لجمهورية العراق للسنتين (2005-2006).
واوضح المدير العام: ان العدد تضمن تعليمات اجور الخدمات في دائرة التنفيذ رقم (3) لسنة 2016، بالإضافة الى تعليمات اجور الخدمات في دائرة التسجيل العقاري رقم (4) لسنة 2016، مبينا ان عددا من البيانات تضمنتها العدد (4403).

بهدف تخزين المعلومات والإحصائيات الخاصة بالوزارة الدائرة الإدارية والمالية تصدر كراسها الثاني خلال العام الحالي

التأهيل الإلكتروني للمالية والإحصائيات

نظماهما وأنظمتها

الاسماء

معلومات شخصية

معلومات مهنية

البيانات

معلومات شخصية

معلومات مهنية

يذكر ان إصدار الكراسين جاء بجهود استثنائية من معاون مدير عام الدائرة الإدارية حيدر عباس علي ورئيس المبرمجين رضية شبيب، وشراف مدير عام الدائرة الإدارية والمالية.

بهدف تأكيد جاهزية ملاكاتها الامنية دائرة الاصلاح العراقية تنفذ ممارسة تعبوية افتراضية

واكثت الدائرة: ان هذه الاجراءات اشتركت فيها فصائل مكافحة الشغب والشؤون الداخلية والحراسات والاملاك وشعبة الدفاع المدني وفرق اطفا الحرائق والبيانات وحقت الاهداف المرجوة منها، بالإضافة الى تحديد احتياجات القسم متطلبات الخطط الناجمة في مواجهة مثل تلك الحالات. ينكر ان دائرة الاصلاح العراقية وجهت اسهامها الاصلاحية بضرورة تنفيذ هذه الممارسات بين فتره واخرى، وتحديد التعليمات المهمة لانجاحها ورفع مستوى الاستعداد الامني لاي تهديد تتعرض له الدائرة واقسامها.

بهدف تأكيد جاهزية ملاكاتها الامنية دائرة الاصلاح العراقية تنفذ ممارسة تعبوية افتراضية





العدل جنة المظلوم وجحيم الظالم

بمشاركة مدير عام الدائرة الادارية وبحضور مدراء الدوائر العدلية وزارة العدل تعقد ندوة خاصة بتعليمات الموازنة العامة الاتحادية



عقدت الدائرة الادارية والمالية التابعة لوزارة العدل، ندوة خاصة بتعليمات الموازنة العامة الاتحادية، احكام المادة (25) من قانون رقم (1) لسنة 2016، والمتعلقة باستيفاء اجور خدمة، وبحضور مدراء الدوائر العدلية التابعة لوزارة العدل.

وقال مدير عام الدائرة الادارية والمالية عبدالكريم فارس: ان الهدف من الاجتماع مناقشة الاجراءات القانونية الخاصة بجباية ايرادات اجور الخدمة والية استيفائها، مشيراً الى ان الهدف من هذه اليرادات هو استمرار الدوائر العدلية بتقديم الخدمات للمواطنين من خلال توفير مستلزمات عمل الدوائر من قرطاسية وصيانة وغيرها، بعد الزامية الاقتصادية التي اثرت على التخصص المالي للوزارة. و اضاف المدير العام: ان هذه الاجور ستسهم بشكل كبير في زيادة الخدمات المقدمة للمواطنين والاسراع في انجاز معاملاتهم، بالإضافة الى انها ستساعد الموظف في تقديم هذه الخدمات بعد توفير مستلزمات العمل المالية.

السلطة الرابعة العراقي الأذكي عربياً

غزوان الظالمي

ظهرت دراسة حديثة تصدر الشعب العراقي لقاومة البلدان العربية الأكثر نداءً، بمتوسط ٨٧ درجة، مما جعل العراق يحتل المرتبة ٢١ عالمياً، وهنا لابد لنا ان نطرح أسئلة مهمة، ما مدى إفادة البلد من مستوى النداء، وهل بالإمكان استئصال العقول والكفاءات وإيجاد طريقة لمنحها من الهجرة إلى الخارج؟

فقد كشفت دراسة عالية نشرتها شبكة "عود نت" عن ترتيب دول العالم وفقاً لعدلات النداء، وذلك باستخدام المقياس العلمي الشهير "أي كيو" وهو ما يعرف بمتوسط نسبة النداء "IQ"، ويمكن القول ان الشخص الذي يحصل على ١٠٠ درجة وفقاً لمقياس "أي كيو" هو شخص نكي، وكلما ارتفعت النسبة أصبح قريباً من درجة العقيدة، فقد حصل العالم الشهير أينشتاين على ٢٠٠ درجة.

وبعيداً عن رمزية مقياس "أي كيو" فقد كشفت الدراسة عن متوسط نسبة نداء شعوب العالم، عن تصدع العراقي قاطنة البلدان العربية بمتوسط ٨٧ درجة، مما جعل العراق يحتل المرتبة ٢١ عالمياً، إلا ان الواقع على الأرض من تراجع مستوى البنى التحتية يؤثر إن للبلد لم يحقق النسبة الأدنى من استئصال معدل النداء العالمي ومستوى النداء الكبير الذي يتحيز به الغرب العراقي.

وليس جديداً ان يتصدع العراق قوائم النداء عربياً ويتقدم الترتيب عالمياً، إلا ان الغريب في الأمر ان النداء يسخر في جميع دول العالم للاتفاق بمستوى الانجاز فيها بمجالات تطوير المؤسسات الخدمية والصحية، وهذه الحالة نجدها غائبة عن واقعنا الحالي، والأسباب في تراجع العراق بمجالات العلم والتكنولوجيا تعود لمحاربة الكفاءات العلمية وديفها للهجرة إلى الخارج.

ويتجلى من المغفلة الشهيرة لعالم الكيمياء المصري الأصل الأمريكي الجنسية الحاصل على جائزة نوبل، إن الغرب ليسوا عبقرة ونحن لسنا أغباء، لم فقط يدعون الغاشل حتى ينجح، ونحن نحارب الناجح حتى يفشل. ومن المهم ان ترعى مؤسسات الدولة الأفراد من يهتمون بقضايا خاصة من نداء وخبرة ورفع مستوى الأداء الحكومي وتحقيق جانب الإبداع الذي احتكرته الدول الغربية طيلة العقود الماضية، وكان لها السبق في الوصول بالحضارة العالمية إلى ما وصلت إليه حالياً في جميع المجالات.

وفي الجانب الآخر من العالم فإن الدول الاسيوية أخذت عصا السبق من أوروبا (القرعة العجوز)، وباتت مجموعة الدول الغربية (الاسيوية) أو تنحرف شرقاً آسيا وهو لقب يطلق على اقتصاد دول: تايبوان، سنغافورة، هونغ كونغ وكوريا الجنوبية، والتي سمحت بهذا الاسم لتحقيقها معدل نمو اقتصادي كبير وتصنيع سريع خلال الفترة ما بين الستينيات والتسعينيات، وفي بداية القرن الـ ٢١ تحولت هذه الدول إلى مصاف البلدان متقدمة، وتمتلك الثروة الاسيوية توجه مشاركة خاصة مع بعض الدول الاسيوية ذات الاقتصاد الجيد، مثل الصين واليابان، هذه الدول استغلت حالة الفوضى التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وبدأت بوضع أسس حضارتها الحالية ومن مرحلة (تحت الصفر) ووصلت إلى ما هي عليه بمعدل نداء لا يرتقي إلى مستوى ما يمكنه الفرد العراقي.

الحالة التي يعيشها العراق تتطلب إعادة النظر بالوضع الحالي للإنسان والبنين بشكل كامل، والسعي لاستئصال مستوى النداء الذي يتميز به اغلب طلبتنا، من خلال محاكاة الأسلوب الغربي في التعليم وفتح المجال للذين يجودون في أنفسهم الكفاءة والقدرة على ولوج الاختصاصات العلمية التي يرغبونها بعد إخضاعهم للاختبارات اللازمة وعدم التركيز على (المعدل) كمعيار أساس لان الوضع الحالي للبلاد يساهم بشكل أو بآخر في إبعاد الكثير من الطلقة عن تحقيق أحلامهم ضمن الاختصاصات التي يرغبونها بسبب انخفاض المعدل.

وليس بعيداً عن ذلك فإن بعض المعتقدات المجتمعية لدينا تساهم في تضييق عزيمة بعض الطلاب عن إكمال مسيرتهم العلمية وخوض غمار تجربة العمل في بعض المجالات العلمية المختلفة كطب أو الهندسة والأقسام البحثية في التخصصات العلمية البحتة، وهذه التجربة في حال تطبيقها ستحقق النضاب اللازم من وصول النخب من الطلقة الإتياعية إلى المجالات العلمية التي تساهم برفق الدولة بالكفاءات اللازمة لبناء الوطن شرطية ان تتوفر لها سبل النجاح.

بالتعاون مع الامانة العامة لمجلس الوزراء

المعهد القضائي يقيم ورشة عمل خاصة بقانون عقد المعاهدات

في النهاية بالمنفعة العامة لجميع المشاركين. وأوضح المدير العام: ان الورشة اقيمت على قاعة دار السلام في مقر المعهد القضائي، وبإشراف د. معزز العباسي من الامانة العامة لمجلس الوزراء.

شهدت مشاركة عدد كبير من الاساتذة والمختصين والموظفين من جميع المؤسسات والدوائر والهيئات المستقلة الرسمية وشبه الرسمية، مبيناً ان الورشة تخللتها نقاشات ومدخلات وتبادل الرأي بين المشاركين انعكس

ان الورشة اخصت بقانون عقد المعاهدات رقم (35) لسنة 2016، وتضمنت شرح عن كفياته والياته واصولها، بالإضافة الى مواضيع عديدة ذات صلة بالقانون.

واضاف المدير العام: ان الورشة نظم المعهد القضائي، ورشة عمل خاصة بخاتون عقد المعاهدات رقم (35) لسنة 2016، بهدف تطوير الاداء المهني للكوادر العاملة في دوائر الدولة.

وقال مدير عام المعهد د. رياض حسين:

بهدف الاطلاع على احوال النزلاء وتفقد احتياجاتهم

فريق حقوق الانسان يزور سجون دائرة الاصلاح العراقية



الخريش قام بالإيجابية على جميع التساؤلات في مايتعلق بإجراءات العفو الخاص والأمور القانونية الخاصة بالنزلاء المحتوية فترات محكوميتهم وسعي الوزارة الحثيث في تنفيذ عقبات حسم قضايا الموقوفين.

النواحي الإنسانية والقانونية جميع التساؤلات في مايتعلق بالنقى بإدارة السجون ودون ملاحظاته الخاصة بالجانب الإنساني للنزلاء واحتياجاتهم وأشرف على وجبات تقديم الطعام والإطلاع على نوعيته. وأوضح مدير القسم: ان

فريق فريق تابع لقسم حقوق الانسان في وزارة العدل بزيارة سجون دائرة الاصلاح العراقية.

وقال مدير قسم حقوق الانسان قاسم الحطاب: ان الفريق اطلع على واقع سير الاعمال في السجون من

التقت وفد المفوضية العليا لحقوق الانسان

مدير عام دائرة رعاية القاصرين تبحث سبل التعاون في مجال القاصرين غير المسجلين

هذا الجانب بعد نجاح تجربة الحكومة الالكترونية في الدائرة الكرخ والرصافة ومدينة الصدر. وقالت المدير العام: ان الهدف من زيارة الوفد الوقوف على سبل التعاون بين الدائرة وكوادر المفوضية العليا لحقوق الانسان بما يخص القاصرين الغير مسجلين لدى الدائرة.

وأيدت المدير العام: استعدادها للتعاون مع المفوضية العليا لحقوق الانسان، بما يقدمه شريحة القاصرين، كونها الشريحة المعنية بعمل الدائرة، مؤكداً ان الدائرة تعنى بالاستمرار العمل لآلواح القاصرين وحمايتهم، خصوصاً بعد الانجاز الذي حققته الدائرة في الفترة الأخيرة.

هذا الجانب بعد نجاح تجربة الحكومة الالكترونية في الدائرة الكرخ والرصافة ومدينة الصدر. وقالت المدير العام: ان الهدف من زيارة الوفد الوقوف على سبل التعاون بين الدائرة وكوادر المفوضية العليا لحقوق الانسان بما يخص القاصرين الغير مسجلين لدى الدائرة.

وأيدت المدير العام: استعدادها للتعاون مع المفوضية العليا لحقوق الانسان، بما يقدمه شريحة القاصرين، كونها الشريحة المعنية بعمل الدائرة، مؤكداً ان الدائرة تعنى بالاستمرار العمل لآلواح القاصرين وحمايتهم، خصوصاً بعد الانجاز الذي حققته الدائرة في الفترة الأخيرة.



بسم الله الرحمن الرحيم

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

٢

يهدف التواصل مع موظفي الوزارة والاطلاع على أبرز المشاكل والمعوقات التي تواجه العمل واستحقاقاتهم الوظيفية توجه جميع الموظفين بتقديم شكواهم عبر صناديق شكوى الموظفين الموزعة في اروق الوزارة وسيتم الاطلاع عليها شخصياً من قبلنا.

وزير العدل
د.حيدر الزامل

١

الجميع الدوائر العدلية ..
يهدف الارتقاء ببناء وزارة العدل وتقديم افضل الخدمات للمواطنين الكرام وللحفاظ على حقوقهم ادعوا لتضاف الجهود والتعاون الجاد في اداء مهامكم والالتزام بتطبيق التوجيهات الصادرة من قبلنا وفق ما يأتي:

- 1- محاربة الفساد والمفسدين ايتما وجدوا في الدوائر العدلية.
- 2- الاسراع بإنجاز معاملات وعدم تأخيرها واحترام السقوف الزمنية المحددة لهذا الغرض